الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كليةالحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة بعنوان:

تأثير وزارة الدفاع الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية

- دراسة حالة: الحرب الأمريكية على العراق2003 -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص استراتيجية و علاقات دولية

إعداد الطالب :
- محمد بليلي

تحت إشراف الأستاذ :
- عبد الغني حجاب

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
فلاك نور الدين		رئيسا
بهولي لبنى		مناقشا
حجاب عبد الغني		مشرفا

السنة الجامعية:

2017-2016

إهداء

إلى من ساندتني ووقفت معي في جميع حالاتي وفي كل محطات المسار الدراسي إهداء خاص للوالدة الكريمة.

إلى الوالد العزيز وكل إخوتي وعائلتي.

إلى كل أساتذتي وبخاصة الأستاذ المشرف.

إلى جميع أصدقائي ومن كانت لهم يد العون في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بذكره تطمئن القلوب، وبشكره تدوم النعم، الحمد لله حتى الرضا وبعد الرضا، الحمد لله على توفيقه لي في انجازي لهذا البحث العلمي، وأصل واسلم على خير المرسلين، صل اللهم وبارك عليه.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، والذين دعمونا جميعهم وسأهموا في بلوغنا هاته المرحلة ولم يبخلوا علينا بالمعلومة والنصيحة لهذا أتقدم لهم بالشكر جميعا دون استثناء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين، وكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالقسم نفسه.

واشكر كل من سأهم من قريب أو بعيد لإثراء هذا الجهد العلمي.

مقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي تحكم السياسة الدولية باعتبار أنها تمتلك أهم المقومات التي تخولها لحكم الساحة الدولية، فمن يمتلك القوة يمتلك النفوذ، لهذا تمكنت هذه الأخيرة من فرض رأيها وهيمنتها علي الساحة الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين تفردت في احتلال العالم والتوجه لنظام دولي جديد أحادي القطبية، وهذا ما جعلها تتبني سياسة عالمية شاملة تخول لها السيطرة علي العالم وتتوافق مع قدراتها بغية تحقيق مصالحها الحيوية، باستخدام عدة طرق وأساليب من أهمها التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والقضاء عليه والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم ونشر الديمقراطية، واتهام بعض الدول الأخرى بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل والمفاعلات النووية والقنابل الكيماوية وهذه الأساليب كلها تصب في حماية أمنها القومي واستقرارها الداخلي والخارجي وأطماعها في الهيمنة على العالم، أعطت هذه التدخلات عدة تسميات منها التدخل الوقائي، والحرب الإستبقائية حتى تمنح لنفسها أحقية التدخل العسكري وكسب الشرعية الدولية في تدخلاتها رغم أنها تخترق القانون السائد في العلاقات الدولية الذي أنشأته من اجل مصالحها، وتبنت مهمة الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين، في إطار نضام دولي عالمي أحادي الزعامة كل هذا وما صاحبه من أحداث في 2001/9/11، ورغم مصادقة الولايات المتحدة لقانون الدولي لكن بالنضر لما تمارسه الولايات المتحدة من حروب كالحرب على العراق نجده يخترق بنود القانون الدولي الذي كانت من ابرز مؤسسيه وأول المصادقين عليه في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

نركز في هذه الرسالة على احد أهم مبادئ السياسة العالمية للولايات المتحدة وهو "مبدأ القوة" وكيفية توظيفه في سياستها الخارجية خاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" على منصة الحكم وإيمانه القاطع بفكرة "العولمة" أو أمركة العالم أو الإفراط في استخدام القوة العسكرية التي أصبحت أكثر تطرفا وعدوانية لجعل القيم الأمريكية

قيما سامية عالمية لأنه يرى أنها الأكثر فاعلية وتطورا وعلى جميع دول العالم إتباعها دون النظر إلى الخصوصية أو القيمة أو الدين.

***أهمية الدراسة**

الهدف من هذه الدراسة هو إظهار الثابت والمتغير في تأثير المؤسسة العسكرية علي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع تبني هذه الأخيرة لإستراتيجية جديدة لأمنها القومي وتغير النظام الدولي بعد انفراد الولايات المتحدة بالريادة ورغبتها في البقاء في القمة.

***الإشكالية**

ما هو الدور الذي لعبته وزارة الدفاع الأمريكية –الباتاغون– في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية في حربها على العراق ؟

***الإطار الزماني والمكاني**

كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث وهذا لاجتناب التفصيل الممل أو الخروج عن الموضوع وأيضا لإعطاء المعلومات الأكثر أهمية والأكثر دقة وموضوعية وعدم الدخول في المتاهات البحث، وبما أن لكل إشكالية إطارها الزماني والمكاني كانت حدود الإشكالية كالتالي:

*** الإطار الزماني**

سيكون الإطار الزماني للدراسة مرتبط بأهم المحطات التاريخية في العصر الحديث أين لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في قلب الموازين الدولية لصالحها بغية تحقيق أمنها القومي والبقاء في الريادة فالولايات المتحدة تبنت هذه الإستراتيجية الدفاعية وعملت بها بعد أحداث 2001/9/11، ثم تبنت العقيدة الإستبقائية في استعدادها للحرب على العراق ليأتي بعدها الغزو على هذه الأخيرة في مارس 2003.

* **الإطار المكاني:** والذي يشمل عموما دولتين هما:

أ) **العراق:** والتي تعتبر ساحة الحدث والمكان الذي قامت فيه الحرب الخليج الثالثة وتعتبر بذلك أهم إطار مكاني لدراستنا.

ب) **الولايات المتحدة:** منطلق الإستراتيجية الأمنية والحرب الإستبقائية والوقائية ومتبنية نظريات الأمن القومي.

***التساؤلات الجزئية**

1) ما هي مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية؟.

2) فيما تتمثل الأهمية الجيواستراتجية والاقتصادية للعراق؟.

3) هل كانت أحداث 2001/9/11 هي السبب الرئيسي في تغير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية أم أن هناك أسباب أخرى؟.

4) هل يمكن اعتبار الولايات المتحدة قامت بالإغارة على العراق من أجل الإرهاب والقيام بالحرب الوقائية ضده أم أن هناك أسباب أخرى؟.

***فرضيات الدراسة**

من اجل الإجابة على التساؤلات السابقة يجب صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1) يستند صنع السياسة الخارجية إلى عدة جهات ومؤسسات الرسمية منها والغير رسمية.

2) يتميز العراق بأهمية جيواستراتجية في الشرق الأوسط باعتباره "دركي المنطقة" يتقاسم الحدود مع دول مهمة وكما يتميز بأهمية اقتصادية كبيرة لكونه من أكبر احتياطيات النفط في العالم.

3) كانت أحداث 2001/9/11 سببا في تغير الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة لكن لم تكن السبب الرئيسي بل هي مبرر لزيادة قوتها العسكرية في المنطقة لمزيد من الهيمنة.

4) لم تقم الولايات المتحدة بالحرب على العراق فقط بسبب الإرهاب بل أيضا من اجل النفط العراقي وكبح التقدم العراقي والتحكم في منطقة الشرق الأوسط.

***مبررات اختيار الموضوع**

تنقسم مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية من اجل إعطاء نوع من الشمولية للبحث.

*** الأسباب الموضوعية**

يكتسي موضوع الأمن اهتماما واسعا على الساحة الدولية وتعتبر حرب الخليج الثالثة من أهم المحطات التاريخية في العصر الحديث.

أخذ الولايات المتحدة الحرب الإستبقائية على العراق يعتبر حدثا تاريخيا مهما وهذا ما يدفع بنا إلى تبني هذا الموضوع في محاولة منا لتعرف أكثر علي هذه الأحداث المهمة

*** الأسباب الذاتية**

أهم دافع لي من اختيار الموضوع هو حب التعرف على أسرار وخفايا حرب الخليج من جهة والميول الشخصي لمواضيع العسكرية والأمنية من جهة أخرى وتزايد الاهتمام الدولي بهذه المحطات التاريخية المهمة.

***الإطار المنهجي للدراسة**

يعد المنهج السبيل الصحيح للوصول لدراسة عملية دقيقة وموضوعية واحد أهم ركائز البحث العلمي وبواسطة يتم الضبط الدقيق لخطة الدراسة حسب طبيعتها، وقد اعتمدنا في دراستنا علي المناهج التالية:

*** المنهج الوصفي**

اعتمدنا على هذا المنهج في وصف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وركائزها وهكذا التركيز على وصف الأحداث المتقلبة في النظام الدولي وتبقيها من طرف الولايات المتحدة.

*** المنهج التاريخي**

والذي يساعدنا على الوقوف عند أهم المحطات التاريخية في الحرب الأمريكية على العراق وهكذا تطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية زمنيا.

*** منهج دراسة الحالة**

الذي يمكننا من دراسة أنموذج التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 وتكمن الأهمية في انه يساعد على تقديم معطيات ومعلومات وتقصي عدة حقائق بصفة شاملة عن ظاهرة الحرب الإستبقائية علي الإرهاب في العراق المزعومة من الولايات المتحدة وهذا المنهج يمكننا من الإحاطة بالظاهرة ومعرفة خفاياها.

***أدبيات الدراسة**

توجد العديد من الدراسات السابقة حول موضوعنا لكن ارتأيت أن أقدم أبرز كاتبين في الفصل الأول والفصل الثاني.

*ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي. كتاب يوضح أسس الأساسية الخارجية الأمريكية وأهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صناعة قرار السياسة الخارجة الأمريكية ومدى تأثير هذه الفواعل إضافة إلى خفايا تحديد توجهات الخارجية الأمريكية.

*محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق. يحتوي على معلومات جد مهمة حول الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتغيرها بعد أحداث 2001/9/11

وتبنيها لسياسة الاحتواء ويتحدث بشكل أكثر على الإغارة على العراق ونتائجها الوخيمة وحتى مجريات الحرب وكذا التكتيكات والأسلحة المستعملة خلال الحرب والمقاومة العراقية وخصص بالذكر الأسباب المباشرة والغير مباشرة ولهذا يعتبر من ابرز المراجع المستخدمة في البحث والأكثر تحديدا ودقة.

***تقسيم الدراسة**

فرضت علينا طبيعة الموضوع الذي يحتوي على الكثير من العناوين اختيار الأفضل منها وهذا ما جعلنا نقسم الخطة إلى فصلين كل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث على ثلاثة مطالب وهذا التقسيم كان كالتالي:

الفصل الأول تناولنا الإطار المفاهيمي للدراسة والذي يعتبر من أهم نقاط البحث العلمي وذلك بتحديد مفهوم السياسة الخارجية وأهميتها والتخصيص بتعريف السياسة الخارجية الأمريكية وأهم المؤسسات الفاعلة فيها والمحددة لسلوكها الخارجي عبر مراحلها وكما تطرقنا إلى العراق التي تعتبر دراسة الحالة في هذا البحث مع ذكر أهميتها الاقتصادية، الإستراتيجية وكذا السياسية.

أما فيما يخص الفصل الثاني متعلق بتطور الأحداث وتبني الإستراتيجية الوقائية وأسباب توجهها نحو سياسة الإستبقائية والاحتواء وتطرقنا أيضا إلى الغزو العراقي وأسبابه ونتائجه المختلفة التي مست حتى الجانب الدولي والإقليمي وأهم ما حدث والأسباب التي أدت إلى التدخل العسكري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

*** تمهيد**

– الفصل الأول هو عبارة عن مدخل مفاهيمي للدراسة حيث فيه سنتطرق الى اهم المصطلحات المتعلقة بهذا البحث بداية بالتعريف الشامل للسياسة الخارجية و بعد ذلك التطرق الى مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية و مميزاتها و اهدافها دون ان ننسى اهم مواصفاتها و اهدافها لننتقل بعد ذلك الى اهم الفواعل الرسمية التي تتحكم فيها وصولا الى المؤسسات و الفواعل الأخرى الغير رسمية.

اما القسم الثاني من هذا الفصل نركز فيه على انموذج دراستنا و هو دولة العراق و دراستها من جميع النواحي الناريخية منها و الاستراتيجية وصولا الى الاهمية الاقتصادية التي تعتبر جزءا كبيرا من هذا البحث والتي يعتبر الجانب النفطي منها من ابرز الاسباب التي ادت الى نشوب النزاع العراقي الامريكي و سنتحدث ايضا عن الدور الفعال الذي لعبته العراق في منطقة الشرق الاوسط خاصة و انها كانت من اقوى الدول في المنطقة دون ننسى ان الولايات المنحدة الامريكية كانت تعتبر العراق و نظام صدام حسين اكبر معيق في تطبيق مشروع الشرق الاوسط الكبير نظرا لقوتها العسكرسةو تركيبتها الاجتماعية وهذا ما سندرسه في هذا الفصل

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول

تعريف السياسة الخارجية الأمريكية

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على أنها مجموعة على توجيهها، ويعرفها "جيمس روزنو James Rosenau" التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[1]

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن. أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون.[2]

يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلي تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فض لا عن الوسائل اللأزمة لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الخطة التي تسير بها دولة ما علاقاتها مع دول

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دارالجيل، ط2، 2001، ص11.

[2] فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1985، ص421.

أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدولة الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بأكمله، وباستطاعتنا تعريف السياسة الخارجية بأنها "الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي.[1]

- **أهمية السياسة الخارجية الأمريكية.**

وتأتي أهمية السياسة الخارجية في الدور الذي قد تلعبه على الساحة الدولية فهي تلعب دورا:

– سياسيًا داخليًا في تدعيم سلطة صنع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية.

– تنمويًا في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلي التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

– في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

– في تأمين المصالح الخارجية أو تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلي التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلي التفاف الشعب خلف صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.[2]

– في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري كالدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

[1] محمد طهبدوى، **مدخل إلي علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص31.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989، ص28.

كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية لا يوجد تعريف موحد للسياسة الخارجية الأمريكية وهذا راجع لوجود آراء متباينة وتعدد المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم وفيما يلي ملخص للسياسة الخارجية الأمريكية:

هي نتاج لمجموع خبرة متراكمة وقرارات مستمرة وتنافس قوي بين مؤسسات النظام المختلفة التي تشترك في صنع القرار السياسي والتي يجمعها هدف واحد مشترك وهو المصالح القومية للبلاد والذي هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية. لذا نلاحظ أن المخاوف الأمنية بعد 2001/9/11 أصبحت مدخلا أساسيا للتعريف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم، للولايات المتحدة الأمريكية مرجعية خاصة بها تحدد سلوكها وسبلها وأساليبها في تحقيق أهدافها وتصريف شؤونها الخارجية. فكل مرحلة من المراحل لها سياسة خاصة بها بحسب عناوين المرحلة التي تمر فيها الولايات المتحدة فنراها كيف غيرت من مفهومها السابق للسياسة الخارجية الأمريكية قبل الأحداث من موقف الاحتواء إلى موقف الحرب الإستبقائية بعد أحداث 2001/9/11 وهذا دليل على تغير مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية بحسب الظروف والتي لها عدة مبادئ: كمبدأ العزلة أو ما يعرف بمبدأ مونرو ومبادئ ولسن الأربعة عشر، مبدأ تحقيق المصلحة الأمريكية، وكذلك مبدأ بناء السياسة الخارجية على فكرة التدخلية الإجبارية.[1]

[1] نذير غلاب، **السياسة الخارجية الأمريكية ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص53.

المطلب الثاني

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية: (الرسمية و غير الرسمية).

تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات تعمل على صنع القرار الأمريكي وهي كالتالي:

1. مؤسسة الرئاسة (Head):

إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة في صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور الأمريكي، ومن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية، حيث أن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على ما يلي: "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس، يتولى الرئيس منصبه عن طريق انتخابات الشعب له لمدة أربع سنوات وقد يعاود انتخابه لعهدة ثانية.[1]

الرئيس يختار السياسة الخارجية من ضمن عدة بدائل تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستثمارية منها المكتب التنفيذي الذي أنشاه روزفلت سنة 1939 المتكون من البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية. ونظرا لتزايد التدخلات اللامركزية في العديد من أنحاء العالم بدوافع متعددة اصدر الكونغرس سنة 1973 سمي بقانون "سلطات الحرب" يلزم الرئيس بضرورة العودة إلى استشارة الكونغرس عند لزوم التدخل.[2]

---

[1] ماجد عرسان الكيلاني، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005، ص34.

[2] خلف الجراد، **أبعاد الاستهداف الأمريكي**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003، ص120.

2. أجهزة الاستخبارات الأمريكية Central Intelligence Agencé

تأسست وكالة المخابرات لاحقا نتيجة لفعل واجهته الولايات المتحدة عندما فوجئت بالهجوم البياني على بناء بيرل هاربر في 1941 لم يكن لديهم وكالة استخبار مركزية، فقد تم تشكيلها عقب الحرب العالمية الثانية عندما أمر الرئيس الأمريكي "هاري ترومان Harry Truman" أثناء جلسة الكونغرس الأمريكي في 1947/9/18 على تشكيل وكالة استخبارات فحصلت الموافقة.

تعد من أهم الوكالات الأمريكية في الخارج حيث تتولى مهمة التجسس على الدول الأجنبية والمواطنين الأجانب وكانت قبل أحداث 2001/9/11 تتجنب العمل على الساحة الداخلية حتى لا تعارض نشاطها مع نشاط مكاتب المباحث الفيدرالية.[1]

تعتبر الاستخبارات الأمريكية المركزية جهاز ضخم يبلغ عدد موظفيها حوالي 61500 موظف مع ميزانية مليار دولار سنويا كما استخدمت من إدارتي الرئيسين "ترومان وإيزنهاور" الوكالة كأداة سرية لمعالجة قضايا سياسية هامة، فقد أوكلت مهمة إسقاط حكومتي إيران وغواتيمالا عامي 1945 و1954 كما فشلت في إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا 1957 في عهد الرئيس "إيزنهاور Eisenhower".[2]

وتعتبر وكالة المخابرات المركزية واحدة من بين العديد من أجهزة الاستخبارات تتوزع فيها المهام كالتالي:

أ) وكالة الاستخبارات الدفاعية

مكلفة بالعمل الاستخباري العسكري والتجسس على جيوش العالم وهي تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أصح عناصرها في المقدمة ويواجهون مخاطر كبيرة في الميدان.

ب) استخبارات وزارة الطاقة

---

[1] رنا أبي ظاهر، **الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 1992، ص4.

[2] بدون مؤلف، **"من يصنع السياسة الأمريكية تجاه الغرب"**، البصيرة، ع7، 2004، ص28.

تقوم بتحليل معلومات عن الأسلحة النووية الأجنبية وانتشار الأسلحة النووية وقضايا استخبارية مرتبطة بأمن الطاقة.

ج) استخبارات وزارة المالية

تقوم بجمع ومعالجة المعلومات التي قد تأثر على سياسة الولايات المتحدة المالية والنقدية، والمعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب.

د) وكالة استخبارات حرس السواحل

هي مؤسسة مسؤولة عن جمع المعلومات المتعلقة بالحدود الأمريكية.

و) مكتب لتحقيقات الفيديرالي

وهو الجهة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي والدولي ومكافحة الجاسوسية.[1]

هـ) وكالة الأمن الداخلي

تتولى جمع المعلومات عن أي أنشطة إرهابية داخل الأراضي الأمريكية وتحليل المعلومات عن أي تهديد داخلي.

ي) الاستخبارات الفضائية

الموكلة بجمع المعلومات من الفضاء وتزويد الوكالات الأخرى بالصور المطلوبة والمعلومات الملتقطة من الفضاء الخارجي.

ك) استخبارات وزارة الخارجية

وهي الجهة التي تحلل المعلومات التي تأثر على سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ل) استخبارات القوات البحرية

تتولى العمليات الاستخبارية في أعالي البحار وجمع المعلومات عن القوى البحرية للدول الأجنبية.

م) وكالة مكافحة المخدرات

[11] محمود شرقي، مرجع سابق، ص53.

متخصصة في ملاحقة تجار المخدرات وضبط تهريبها.

ن) وكالة الاستخبارات الجغرافية

معنية بجمع المعلومات والصور والخرائط عن كل مكان تريده وتقديم الإرشاد لصناع القرار عن كل ما يتعلق بالمسائل الجغرافية.[1]

3. وزارة الدفاع الأمريكية Pentagone*

يمثلها وزير الدفاع ولا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية، تم إنشاء وزارة الدفاع بالصورة الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1949 والتي منحت وزير الدفاع مسؤولية حق الإدارة والسلطة على هذه الوزارة التي تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدرتها الجوية لرئيس الدولة وتتوفر على عدة فروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية، فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب في حشد الرأي العام، كما لها دور شبيه بدور الاستخبارات إلا أنها لا تتميز بالسرية التامة وقد تضاعف دورها بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة، ثم تضاعفت أكثر مع نهايتها وخاصة بعد أحداث 2001/9/11، وبالخصوص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تلعب دورا استشاريا لأنها تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.[2]

4. مجلس الأمن القومي National Security Council

أنشأ مجلس الأمن القومي الأمريكي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس "ترومان" الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية وإعادة

---

[1] سلام علي أحمد المشهداني، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة**، أطروحة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2013، ص103.

* وزارة الدفاع ليسلها وظيفة دبلوماسية من الناحية النظرية ولديها عدة وظائف أخرى.

[2] بدون مؤلف، **"صنع السياسة الخارجية"**، 2007/06/28، www.elbahienne.com.

تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موجهة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان وهيئة القوات الجوية، دوره استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة، وهو من الأجهزة القريبة من الرئيس والتي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى، ويتكون مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة من: – رئيس الدولة وهو رئيس المجلس نفسه.

– نائب الرئيس الأمريكي.

– وزير الخارجية (سكرتير الدولة).

– سكرتير الدفاع (وزير الدفاع).[1]

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس وظيفته الرئيسية جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تأهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي، وقد يكون المجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[2]

5. البرلمان/الكونغرس الأمريكي Congres

تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد في فيلاديلفيا بالولايات المتحدة والذي أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر عن إنجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية كونغرس، ويتكون من غرفتين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب:

أ) مجلس الشيوخ

هو أساسا هيئة للتشاور، ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمم وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الهيئات التشريعية، حيث كان أول مجلس للشيوخ في 1789 ضم 22 عضو فقط وكانت بعدها إصلاحات في السبعينيات بإلغاء سرية عمل اللجان وكسرت تقاليد الأقدمية والخبرة فصار هناك عدد كبير من الأعضاء يشارك في

[1] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص122.

[2] إدريس دلكر وأحمد وافي، **النظرية للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992، ص146.

عملية صنع القرار فزاد ذلك من استقلالية عضو مجلس الشيوخ وقدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية، يضم جلس الشيوخ 100 عضو، كل ولاية يمثلها عضوين ويشترط في عضو المجلس من العمر الثلاثين على الأقل،[1] وأن يكون مقيما بالولاية التي أنتخب فيها وتدوم مدة العضوية ست سنوات تجدد 3/1 من الأعضاء كل سنتين ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية الذي ليس له حق التصويت، إلا في حالة تعادل الأصوات.

ب) مجلس النواب

يتشكل من 435 عضو، يمثلون الشعب الأمريكي، منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان تقريبا، وشروط الترشح لمجلس النواب أن يكون المترشح قد أكمل سن الخامسة والعشرين من عمره (25) وأمضى مدة (07) سنوات على اكتساب الجنسية الأمريكية ومقيما بالدائرة الانتخابية، يستمد الكونغرس صلاحيته من الدستور الأمريكي وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم، حيث أن الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس خمسة صلاحيات رئيسية هامة هي كالآتي:

1. موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين 3/2 على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

2. موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.[2]

3. رغم أن الدستور جعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو الذي يملك حق إعلان الحرب "مادة سلطات الحرب War Power Acte".*

4. للكونغرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية، فهو الذي أنشاء وزارة الخارجية وجلس الأمن القومي وجميع فروع القوات المسلحة والوكالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

---

[1] منار الشويرجي، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا**. أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، جامعة القاهرة، 2001، ص134.

[2] إدريس دلكر وأحمد وافي، مرجع سابق، ص147.

* البرلمان أو الكونغرس فرض على الرئيس الامريكي أن يطلب منه الإذن لإعلان الحرب بالنسبة لجميع التدخلات العسكرية في 1973، وقد جاءت على إثر حرب الفيتنام نتيجة آثار هذه الأخيرة على الإقتصاد الامريكي.
المصدر: منارالشويرجي، مرجع سابق، ص45.

5. للكونغرس صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات.

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق السياسات الأمريكية الداخلية، فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية على الكونغرس من الرئاسة، ولكن الكونغرس يبقى على أية حال السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة.[1]

[1] باسل أحمد البياتي، **"دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية"**، قضايا سياسية، ع1، 2001، ص174–175.

المطلب الثالث

أهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والداخلية وتعتبر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (الضغط) ووسائل الإعلام، والرأي العام ومؤسسات الفكر والرأي ومن أهمها المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

1. الأحزاب السياسية

يختلف مفهوم الأحزاب من مفكر إلى آخر وذلك لوجود أكثر من مدلول للحزب ويرجع هذا الاختلاف إلى النشأة نفسها، والأحزاب السياسية عموما تتميز بخصائص أهمها أنها تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على توالي السلطة أو الاحتفاظ بها.[1]

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء في السلطة أو المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة، وعادة ما تكون موافقتها تجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر، وفي الغالب لا نكاد نجد فرق بين سياستها بخصوص أهم المسائل الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين أو الحرب على العراق.

[1] محمود شرقي، مرجع سابق، ص63.

يعرف الحزب السياسي وفق النموذج الأمريكي بأنه منظمة لها هدف وحيد وهو الفوز في الموقع الانتخابي لتأثيره في سياسات الحكومة، ويتكون من ثلاث مجموعات متفاعلة من الداعين أو المناصرين، المهنيين أو المرشحين.[1]

2. جماعات الضغط والمصالح

يقصد بها المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أو اتحادات أو جمعية ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.

حظي دور هذه الجماعات باهتمامات أكاديمية من قبل (بنيتلي AF. Bentley) إذ رأى أن فهم الحكومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد الجماعات وأنشطتها، لأن النتائج السياسية تنشأ عن تفاعل الجماعات، وجميع الظواهر المتعلقة بالحكومات هي ظواهر تتعلق بجماعات يمارس بعضها الضغط على البعض ويشكل بعضها بعضا ويخرج جماعات جديدة،[2] من أبرز هذه الجماعات هي الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف "باللوبي الإسرائيلي"الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ قيام إسرائيل، وهدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه السياسة الخارجية الموالية لإسرائيل، ويمثل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) كما يضم مسيحيين بروستانت مثل "جاري بويل" و"جيري فالويل" والمحافظون الجدد مثل "جون بولتون" و"روبرت بارتلي" رئيس التحرير السابق في "WallStreet Journal" و"ويليام بنيت" وزير تعليم سابق، والصحفي "جورج ديل" وهذه الجماعات هي التي أهلت إسرائيل أن يكون لها دور مهم في صيانة المصالح الأمريكية التي

---

[1] ماجد عرسان الكلاني، مرجع سابق، ص46.

[2] هالة ابر بكر سعودي، **سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص248.

تقدم لإسرائيل ما يزيد عن 20% من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأجنبية الأخرى بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة.[1]

3. وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام حلقة وصل بين الرأي العام وصناع القرار وهي أداة يمكن استغلالها من كلا الطرفين، ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة ومصداقية واستقلالية كانت أكثر قربا بتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكانت له صوتا يوصل من خلاله هموما وأرائه لصناع القرار، فتكون بذلك أداة من أدوات تأثير الرأي العام على صناع القرار.[2]

في الولايات المتحدة تتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجيهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية في الولايات المتحدة بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة "Water Gâte" خير مثال على ذلك، فقد اهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفيدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية، فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبرا رئيسيا للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار، ويعكس مضمون الرسائل التي يحتوي عليها الكتاب الفدرالي مشهدا إعلاميا حيا يتألف عناصره من مناظرات واضعي الدستور الأمريكي والقيادات السياسية، وفي حمل هذا المشهد في نفس الوقت استقلال وسائل الإعلام والرأي العام عن الهيئة الدستورية التي كانت مجتمعة للتقرير باعتباره الهدف الذي انتخبت لأجله، ومن جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون على الإعلام

---

[1] ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، تر: عادل مختار وسعد عبد العزيز مصلوح، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص558.

[2] سلام علي أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص176.

من أجل دعم توجهاتهم الخارجية ولإضفاء الشرعية عليها، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 2001/9/11 أعطى قوة أكبر على شرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.[1]

4. الرأي العام

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، حيث يتميز بميزتين أساسيتين: الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية أنه مجتمع متنوع مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي، كما يهتم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام ويفترض أن يكون له تأثير مباشر على أداء الحكومة في الدول الديمقراطية، لأنه يحتاج إلى أن يعبر عنه ذلك لأهمية النظام الديمقراطي، إذ كيف تستطيع الحكومة أن تحدد ما هو الرأي العام الذي لم يعبر عنه وذلك بواسطة استطلاعات الرأي العام.[2]

في الولايات المتحدة يلعب الرأي العام دورا مهما جدا في صناعة السياسة الخارجية خاصة إذا كان مدعما لبرنامج الرئيس وسياساته المخلفة تجاه العالم، فقد قام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية باستطلاع آراء الأمريكيين في الصيانة الخارجية كل 4 سنوات بعد سنة 1974، فوجد دعما مستمرا لدور فعال للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أيد مثل هذه الفعالية 61% من القادة، بل إن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تنبؤا بدور أعظم لبلدانهم في غضون عشر سنوات، كانت غالبيتهم تعتقد أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد المزيد من العنف وأن الإرهاب يعتبر التهديد رقم واحد لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، 3 ومن جهة أخرى وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهر الرأي العام الأمريكي غير مبال بالسياسة

---

[1] نورتن فريش، ستيفنز ريشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، تر: هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1991، ص51.

[2] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص102.

[3] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، تر: توفيق البحيري، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص240.

الخارجية الأمريكية وترك ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة، حيث كانت استطلاعات الرأي العام واضحة بشأن موضوع اللامبالاة، فليس هناك من المهتمين كثيرا بأخبار الدول الأخرى سوى 29% من الجمهور الأمريكي وهناك 22% لا يكادون يعطونها اهتماما يذكر عند طرح سؤال عن اكبر المشاكل التي تواجه البلد فشكلت السياسة الخارجية أصغر نسبة مئوية في أجوبة الجمهور وهي 07%.[1]

5. مراكز البحوث والدراسات ThinkTank

كما يشير الباحث "ويردا" هي مراكز للبحث العلمي والتعليم، وليست جامعات أو كليات ولا تملك طلبة، فهي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات وتركز بشكل معمق في قضايا اساسية أساسية في السياسات العامة، كما تبحث في جذب التمويل من المؤسسات، فهي ليست مؤسسات للربح المالي وهدفها الأساسي هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ، وهي منظمات بحثية هدفها توفير دراسات تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة والمجتمع، وتحاول أن تكون مشاركة بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات عامة أو سياسات عامة.[2]

ولقد عبر عنها الرئيس "إيزنهاور" بقوله: "إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب كما فتحت هذه المؤسسات المجال في الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها في المصالح على المستوى الداخلي والخارجي".

نذكر من هذه المراكز ما يلي:

-مؤسسة التراث أنشأت منذ 30 سنة.

-مركز ملاتن للدراسات أنشأ منذ 25 سنة.

---

[1] محمد سليمان أبو رمان وميساء محمد مرزوق، **"غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي: قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية"**، البيان، الرياض: مجموعة العجابي، ع108، 2003، ص128.

[2] سلام علي أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص154.

-المشروع الأمريكي أنشأ منذ 60 سنة.

ونجد أهم صناع القرارات في الولايات المتحدة ينتمون غلى هذه المؤسسات البحثية مثل: وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد Donald.Ramsfuld" ومستشارة الأمن القومي "كونداليزا رايس Condaleeza Rice".[1]

[1] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، القاهرة: دار الشروق، ط3، 2004، ص270.

المبحث الثاني

أهمية العراق تاريخيا واستراتيجيا

العراق قديما احتل مكانة إستراتيجية مميزة ولها تاريخ عريق كما أن اقتصادها تطور بشكل كبير في سبعينيات القرن الماضي وازدادت صعوبة مناخه السياسي ليصبح محل أطماع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة وفيما يلي شرح لأهمية العراق التاريخية، الاقتصادية والإستراتيجية.

المطلب الأول

الأهمية التاريخية و الحضارية للعراق.

عرفت العراق حضارة عريقة هي حضارة ما بين النهرين، فلم يكن العراق بلاد عربيا من الوجهة العنصرية، فقد أضافت موجة بعد أخرى من الفتوحات السومرية إلى المغولية، ولم تكن هذه في فجر تاريخه عربية ولا إسلامية، وكانت قوميته العربية ذات منشأ متأخر نوعا ما، فحفظت هذه القومية ذكر قسم الفاتحين الكثيرين على أنها من وجهة أخرى تمثل العنصر الذي أعطى العناصر الباقية منذ زوال الخلافة.[1]

فكانت دولة حمورابي وشرائعه في ق18ق.م والدولة الآشورية من أواسط القرن التاسع إلى القرن السابع ق.م ثم تأسست دولة الكلدانيين لكنها لم تستمر طويلا إذ احتلها الفرس، وقد تأثرت العراق في ذلك العهد بالحضارة الفارسية تأثرا عظيما، وحين ذاك كان العراق حلقة الاتصال بين الفرس والعرب ومن ذلك الوقت حتى قيام الدولة العباسية سنة 750م، كان العراق مركزا لحروب كثيرة بين الشرق والغرب.[2]

كانت إذن تلك هي الأحوال السائدة في بلاد ما بين النهرين إلى أن بدأت الفتوحات الإسلامية للعراق والشام سنة 633م وعندما فتح المسلمون العراق وبلاد فارس قوبلوا

---

[1] ستيف هيمس ليلونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، تر: جعفر الخياط، بغداد، غزة، ط4، 1968، ص20.

[2] عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة من "ع" إلى "ق"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ج4، ص42.

بالترحاب من جانب المسيحيين واليهود الذين دعوهم إلى إلغاء جبروت وطغيان حكامهم الساسانيين، ثم هاجر غلى العراق عدد كبير من القبائل العربية، التي استقرت قرب البصرة والكوفة وقد أصبحت هاتان المدينتان في عهد الدولة الأموية من أهم مراكز الثقافة الإسلامية.[1]

وعليه تعتبر أرض العراق مهد الحضارات ومقصد هجرات بشرية متعددة وكذا مسرح للعديد من الفتوحات، سيما سقوط الدولة العباسية إثر احتلال المغول لبغداد عام 1258م، فضاعت كل حضاراتها وتراثها الفكري والأدبي وظهرت بعض الدويلات وكان عصر الانحطاط، ودخول العراق دائرة النفوذ الفارسية لقرنين، ثم إدماجه في عام 1534م تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية لفترة تقارب أربعة قرون، حيث قام السلطان سليمان القانوني بحملة على العراق وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية، لكن العراق بقي منطقة صعبة على العثمانيين إلى أن قام حكم المماليك في العراق عام1723م لغاية1831م.[2]

وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914/11/16 قام الاحتلال العسكري البريطاني في العراق إلى أن جرت مفاوضات بين العراق وبريطانيا انتهت بعقد معاهدة بين الطرفين في سنة 1930 اعترفت فيها بريطانيا باستقلال العراق مع حصولها على بعض الامتيازات وفي سنة 1932 وافقت عصبة الأمم على إلغاء الانتداب ودخول العراق عضو في عصبة الأمم، واعترفت بريطانيا بالعراق كمملكة يتولى حكمها "فيصل الأول" الذي نصبته بريطانيا ملكا على العراق، وعلى إثر استمرارية سياسة الانتداب وفشل ثورة 1941 (فشل حركة رشيد علي الكيلاني) للتخلص من الإنجليز، وبعدها انضمت العراق عام 1955 إلى الحلف العسكري (حلف بغداد) الذي ضم تركيا، باكستان، إيران وبريطانيا.[3]

---

[1] بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص107.

[2] غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص30.

[3] ارجع للملحق رقم 1 ص61 للتعرف على تقسيم المحافظات في تلك الفترة.

وفي عام 1958 قام عبد الكريم قاسم بالانقلاب فقتل فيصل الثاني وعبد الله ونور السعيد وغيرهم.[1]

وبعد تولي صدام حسين سياسته العنيفة وسطوته على إثر استقالة "أحمد حسن البكري" الذي كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة وقائدا عاما للقوات المسلحة ثم رئيسا للجمهورية وإنهاء البعث علميا في العراق وتحويل حزب البعث إلى جهاز أمني ملحق بجهاز الاستخبارات وحلت مشكلة الأكراد ومنح حقوقهم السياسية والثقافية التي ناضلوا من أجلها سنين طويلة.

وفي عام 1980 أعلن الرئيس صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة من قبل العراق وإيران فأطلق المطالب العربية في شط العرب وعربستان فاندلعت الحرب بينه وبين العراق فعرفت مدا وجزرا مع القوتين وبقيت مدة طويلة وما لبثت أن أعلنت الهدنة ووقف إطلاق النار وانتهت الحرب وبدأت المفاوضات، ثم عززت حرب الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) فقام العالم بحلف عسكري وأخرج صدام حسين من الكويت مصحوبا بهزيمة منكرة، وفرض العراق حصارا عسكريا واقتصاديا يعمل جاهدا للتخفيف منه أو اختراقه.[2]

وقد أوقعت محاولات انقلاب عسكري في الفترة ما بين حرب الكويت1991 والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003 وقد أفادت تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية أن عدة محاولات للانقلاب على صدام حسين ونظامه قد وقعت إلا أن صدام نجح في إجهاضها وقمعها.[3]

---

[1] حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص309-310.

[2] بهولي عبير، مرجع سابق، ص108.

[3] شفيق المصري، **"حرب العراق على واقع غير المعلنة"**، الاقتصاد والأعمال، ع275، نوفمبر 2002، ص47.

المطلب الثاني

أهمية الاقتصاد العراقي (الأهمية النفطية)

تحتل العراق موقع استراتيجي في قلب العالم، وعلى الرغم من أن معظم أراضيه صحراوية إلا انه يزخر بالمواد والثروات الطبيعية التي يعتبر النفط أهمها، حيث تحتوي على مخازن هائلة من النفط، كما تمتلك تكبر احتياطي في العالم لذا كانت دائما محط نزاع وأنظار الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للطاقة فهي كانت دائما محط اهتمام متزايد للولايات المتحدة، كون العراق تمثل ثاني اكبر احتياطي للنفط في العالم، أي حوالي 112 برميل علي الأقل، بالإضافة إلى أن حقول النفط العراقية تعد أغزر الحقول في العالم والأكثر قربا من سطح الأرض، هذا ما يوفر نفقات ضخمة في التنقيب والاستخراج.[1]

يؤكد نعوم تشومسكي أن الهدف الأساسي من هذا الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط هو السيطرة علي احتياطات الطاقة الهائلة الموجودة في العراق، وهذا أمر لا جدال فيه، ويعتبر مصدر للقوة الإستراتيجية الأمريكية.[2]

وبحسب قول فريدمان توماس في مقالة له نشرها في منتصف جانفي 2003 قال فيها "إن النفط هو احد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق وإذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فانه قطعا لا يحترم عقولنا".[3]

يعد التدخل في العراق ليس فقط من اجل السيطرة علي النفط للاستهلاك المحلي الأمريكي بل هي عناصر ومكونات لخطة أمريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على إمدادات النفط والغاز لأوروبا واليابان واسيا ومن ثمة على مستقبل الاقتصاد العالمي، وهو المشروع

---

[1] شفيق المصري، مرجع سابق، ص47.

[2] ارجع للملحق رقم 2 ص62 للتعرف على أهم خطوط أنابيب النفط في العراق.

[3] نعوم تشومسكي، **"احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار معا"**، المستقبل العربي، بيروت، ع300، فيفري 2004، ص119.

الذي أطلق عليه "هانس مورغانتو" بالإمبريالية الغير محدودة، ويرتبط بهذا هدف فرعي هو التأكيد على استمرار دفع ثمن البترول بالدولار بدل من اليورو في السوق المفتوحة.[1]

واتضحت الأهداف الأمريكية النفطية حقب حرب الخليج الثانية وذلك من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء والتي كان هدفها الأساسي ضمان التحكم في سوق النفط العالمي لأطول وقت ممكن، لهذا يعد النفط أهم عامل وأكثر تأثير في السياسة الخارجية اتجاه العراق والشرق الأوسط أما الحديث عن الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل مجرد تبريرات للتدخل والاستحواذ على ثاني احتياطي للنفط في العالم.[2]

[1] فرانسيس بويل، **تدمير النظام العالمي الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط**، تر: سمير كريم، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص112.

[2] أسامة عكنان، **إعصار الخليج**، الجزائر: دار الشهاب، 1991، ص163.

المطلب الثالث

الأهمية السياسية للعراق

تتضح الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية عبر توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية والتي تخططه عبر إستراتيجيتها وتنفذها عبر سياستها كما أن الفاعلية تتضح عبر السياسة العامة للدولة والتي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية، وبالنسبة للعراق فان الأهمية السياسية التي تضاف للأهمية الإستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء نموذج سياسي خاص بالعراق يحيط بكل مسألة تساند هذا النموذج ويكون النجاح في بناء هذا النموذج هو الركيزة في صناعة الأهمية.

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1991 بعد انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تعديلات جيواستراتيجية تركت أثارا بارزة على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ وجدت العديد من الدول ومنها العراق، التي دامت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كإحدى أكبر قوتين أستمر وجودها لنحو سبعة عقود، ضرورة إعادة تكييف علاقاتها مع دول جديدة، ولاسيما، بعد أن عاد العراق إلى الساحة الإقليمية والدولية في ظل الانفتاح الجديد على العالم ومنه دول أسيا الوسطى والقوقاز، بعد أن تكونت لهذه الدول الجديدة في الحياة السياسية حالة من الاستقلال بحدود دولية جديدة لم تكن موجودة سابقاً.[1]

إن الأهمية الإستراتيجية لأي موقع تترك أثراً مميزاً في تأريخه السياسي وتطوره الاقتصادي كما في تعقد مشكلاته ومصيره، إلا أن هذه الأهمية من الناحية الجغرافية السياسية متغيرة وغير ثابتة؛ لأنها مرتبطة بوضع الدولة أولا، وبتغير الأقاليم الجيوبولتيكية المحيطة بها، وكذلك بتغير موازين القوى العالمية، من ذلك تتوخى هذه الدراسة الجانب الجغرافي السياسي، وتحاول إبراز البعد الاستراتيجي لموضوع الموقع الجغرافي، إذ أنها تهدف إلى تحديد الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها موقع العراق، والكشف عن تأثير ودلالات الموقع في قوة العراق؛وذلك لما للموقع العراقي من أهمية متزايدة عبر التأريخ جعلته

[1] مجيد حميد شهاب البدري، **موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول أسيا: دراسة في الجغرافيا السياسية**، العراق: جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2013، ص4.

يدخل ضمن استراتيجيات الدول الكبرى. كما موقعه يمثل حلقة الوصل بين العالم العربي الإسلامي والعالم الآسيوي الإسلامي، أي أنه في منطقة تتوسط العالم الإسلامي، فضلا عن أن موقعه يمثل نقطة التقاء مختلف الثقافات والحضارات إطلالة الموقع الجغرافي لهذه الدول على بحر مغلق وحاجتها لمنافذ خارجية نحو العالم ولاسيما المنطقة العربية.[1]

أما الأهمية السياسية في منطقة الشرق الأوسط تظهر أكثر مع إيران بعد القيام بالثورة الخمينية.

1. يعتبر العراق حجرا ركنيا في الأمن القومي العربي أو الأمن الخليجي، وهو ليس تعبيرا لغويا بقدر ما هو حقيقة إستراتيجية وعسكرية وسياسية.

2. باعتبار العراق بلد مسلما، ويمثل لإيران ثقلا شيعيا خاصا ومهما لأقصى حد وابعد مدى ممكن، كما أن وجود الأماكن المقدسة في العراق وبالأخص في محافظتي (النجف وكربلاء) تأسست بينه وبين إيران علاقات تاريخية ودينية، وقد سعت إيران من وراء هذه العلاقات إلى التوجه ببعثة إيرانية إلى خارج حدود إيران، وهو أمر ثابت وواضح.

3. يمتلك العراق قاعدة حضارية وثقافية، باعتباره قامت على أرضه أولى الحضارات، وهذا ما ترتب عليه أهمية كبيرة له في الإدراك الإيراني الذي سعى ولا يزال يسعى لاستهداف البناء الحضاري والعلمي فيه على اعتبار أن هذا البناء من وجهة نظرها ليس أصيلا، ومن ثم لابد من تدميره.

إن سمة العداء ما بين العراق وإيران وطابع المنافسة الإقليمية وارث حرب شاملة وعوامل متعددة أخرى رتبت في أدراك صانع القرار الإيراني قناعة مفادها، إن أي مكاسب إقليمية يحصل عليها العراق لابد وأنها ستكون على حساب المصالح والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ومن ثم يقوي موقف العراق التفاوضي معها، لذا رفضت إيران حصول العراق على أية مكاسب قد يخرج بها كاحتفاظه بجزيرتي بوربة وبوبيان.

[1] المرجع نفسه، ص5.

وقد أشار في حينها وزير الخارجية الإيراني آنذاك بقوله ((إن أي تغير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة سيعتبر من وجهة نظر طهران ذا نتائج خطيرة على أمنها القومي)).[1]

وبعد أن أطاحت القوات الأمريكية بالنظام السياسي السابق في العراق، كمحاولة للسيطرة على الوضع الشرق–أوسطي كله اعتمادا على العراق كقاعدة، مما يجعل مطلب إيران الأمني أكثر إلحاحا، ذلك لان العراق باعتباره جارا لإيران يمكن أن تشن الولايات المتحدة عملا عسكريا وتقوم بالمبادرة بضربها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن إيران كانت تدرك أن الولايات المتحدة تتبع إستراتيجية التحييد تجاهها فيما يخص الأزمة العراقية، والتلويح لها بورقة السلاح النووي من اجل إبعادها عن ساحة الصراع بين واشنطن والعراق.[2]

[1] علي الغالب، **أهمية العراق في الإستراتيجية الإيرانية**، مصر: موسوعة الرشيد، 2014، ص4.
[2] مجيد حميد شهاب البدري، مرجع سابق، ص6.

الفصل الثانـي

تأثير المؤسسة العسكرية الأمريكية على قرار احتلال العراق.

*** تمهيد**

اما الفصل الثاني الذي يعتبر الفقرة الاهم في الدراسة سنتطرق فيه الى الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية الامريكية في توجيه السياسة الخارجية الامريكية و اتخاذ الرئيس جورج بوش الابن العقيدة الاستباقية او الحرب الوقائية و تغير السياسة الامنية الامريكة و تبني استراتيجية الاحتواء خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالريادة العالمية في نظام عالمي احادي القطبية, و التفكير في القضاء على اي تهديد لمصالحها الحيوية خاصة بعد احداث 2001/09/11 التي اعتبرت تهديدا مباشرا لأمن الولايات المتحدة الامريكية في سابقة لم تحدث من قبل و على اثرها انقلب مسار العلاقات الامريكية العراقية

اما الشطر الثاني من البحث نركز فيه على الاحتلال الامريكي العسكري للعراق سنة 2003 بداية من الاسباب وصولا الى النتائج مرورا بمسار الحرب و النتائج المادية و البشرية من الجانب الامريكي و العراقي على حد سواء

المبحث الأول

تأثير المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول

أهمية العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية

تشمل القوة العسكرية للدولة قواتها المسلحة وأساطيلها الحربية وقدرة قواتها الجوية ومدى تقدمها في صناعات الحربية، بالإضافة إلى حجم نفقاتها العسكرية، وهذه القوة لها تأثير مباشر وفعال في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فكلما امتلكت الدولة قوة عسكرية رادعة ومتنوعة، استطاعت تحقيق أهداف السياسة الخارجية بشكل أفضل، والعكس صحيح. إن منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية يركز على العوامل التي يمكن قياسها مباشرة وهي النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة والدخل القومي، ولهذا فإن الدول تحدث وتنمي باستمرار قواتها العسكرية، أما حالة البلدان النامية فإنها تعتمد في تسليحها على الدول الصناعية المتقدمة، مما يشكل مدخل مهما للاختراق وفرض القيود والابتزاز، ويؤثر سلبا على سيادتها وموقعها في النظام العالمي، وفي هذا الإطار يقول "لويدجينسون" ((إن الدولة دائمة السعي إلى تنمية عناصر قوتها إلى أقصى حد ممكن وبكل الوسائل المتاحة، وتنطلق الدولة في سعيها للتحقيق هذا الهدف من رغبتها في أن تكون دائما قوية، وأن تزيد من ضمان وجودها وحماية أمنها الوطني)).[1]

تكمن ميزة الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، في قواتها العسكرية التي تبلغ درجة عظمى. ولكن غالبا ما كانت الولايات المتحدة تجد نفسها ضعيفة سياسيا أي يعوزها التأييد الشعبي في بعض المناطق المقرر أن يجري فيها التدخل مع أنها قوية عسكريا

[1] محمد احمد أبو غنيم، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة، 2013، ص31.

واقتصاديا، لذلك من الطبيعي في مثل هذه الأحوال تفضيل القوة العسكرية، والإرهاب، والحرب الاقتصادية، على الوسائل السلمية التي يميل لها القانون الدولي، وعندما تكون القوة الاقتصادية متخلفة يزداد الإغراء باستخدام القوة العسكرية، ويمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قد تبلورت في صيغة أهداف ومصالح عليا، وتنوعت الأساليب المتابعة لتحقيق تلك الأهداف والمصالح ومن أهمها تأمين تدفق النفط للولايات المتحدة وحلفائها وضبط سعره، وأيضا ضمان أمن إسرائيل التي يؤمن وجودها مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية.[1]

إن كل الإدارات الأمريكية، منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر تبنت استراتيجيات عنيفة بشكلها ومضمونها، مما جعل القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضرورة لأزمة للسلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة، ذلك أن الشعور المتنامي بالدور الرسالي، والمسؤولية التاريخية هو الذي فرض عليها تبني سياسات متشددة غلب عليها طابع التهديد بالقوة العسكرية، وتغليبها على خيار العمل السياسي والدبلوماسي، وهناك رأي أخر يقول بأن المكانة العسكرية للولايات المتحدة قد تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية وتبعاتها، فلقد تجاوزت أثار الأزمة الاقتصادية الحقل الاقتصادي ووصلت إلى حد أحداث تغيير في ميزان القوى العالمي. المتضرر الأساسي من الأزمة الولايات المتحدة وأوروبا، هذه التغيرات أثرت على تطور الأحداث وعلى سير الأمور ومكانة اللاعبين الإقليمية في الشرق الأوسط ومن بينهم إسرائيل.

إن التراجع في القوة النسبية للولايات المتحدة لم يبدأ مع الأزمة الاقتصادية فقط، لكن الأزمة والاعتماد الأمريكي على الفوائض الصينية لتمويل الدين العام المتضخم، قاد إلى استيعاب التغيير في ميزان القوى، التعبير عن هذا الاستيعاب جرى من داخل إدارة الرئيس أوباما ببذل جهد كبير في التحاور مع الخصوم على حساب حلفاء تقليديين كان الهدف من الحفاظ على الوضع القائم استراتيجيا والاستقرار النسبي في البؤر الإقليمية المختلفة بأقل ثمن

[1] علي حسين باكير، **"سيطرة الولايات المتحدة"**، 2007/08/23، www.aljazeera.net.

ممكن، محاولة الصين لي زيادة نفوذها وإملاء السياسة في أسيا قادة الإدارة الأمريكية إلى الاستنتاج بأن مصالح الولايات المتحدة الحيوية موضوعة على المحك، ولذلك إصرار الولايات المتحدة على أسيا يفسر بإدارة الظهر لأوروبا والمنظومة الحليفة عبر الأطلسي التي كانت عمودا أساسيا في الإستراتيجية الأمريكية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وتجلى ذلك بقيام الولايات المتحدة بإخلاء لواءين مقاتلين من الجيش الأمريكي من القواعد الثابتة في أوروبا.[1]

[1] محمد أحمد أبوغنيم، مرجع سابق، ص33.

المطلب الثاني

تغير الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 2001/9/11

غيرت أحداث 2001/9/11 كثيرا في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، حيث أن الضربات الإرهابية لم تحدث في أنحاء أخرى من العالم بل انتقلت إلى داخل الولايات المتحدة، وكما ألغى يومي 6 و1945/8/9 الإستراتيجية الدفاعية التي كانت سائدة آنذاك، فان تلك الأحداث أبطلت هي الأخرى مفهوم الإستراتيجية الدفاعية، وأدت إلى أحداث تغييرات في الفكر الاستراتيجي والمؤسسة العسكرية الأمريكية، سواء من حيث العقيدة الإستراتيجية أو القدرات القتالية التي يمكن استخدامها بهدف التصدي لتهديدات الأمن القومي الأمريكي، وقال بهذا الشأن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه بالكلية العسكرية "ويست بوينت WestPoint" جوان 2002 "لقد اعتمد الدفاع الأمريكي خلال معظم القرن الماضي على عقيدتي الردع والاحتواء في حقبة الحرب الباردة، ومازالت هاتان العقيدتان تطبقان في بعض الحالات، ولكن التهديدات الجديدة تتطلب أيضا التفكير بصورة جديدة"،[1] وبهذا سمية العقيدة العسكرية الجديدة، إستراتيجية شرعية الدفاع الإستباقي، وقد عجلت أحداث 2001/9/11 في إظهار مشروع الهيمنة الأمريكية والذي يقوم على خمس ركائز مرتبطة فيما بينها، وهي كالتالي:

1. عدم السماح لأي دولة بالتفوق على الولايات المتحدة أو حتى التساوي معها.
2. اللجوء إلى الحرب الإستبقائية لإجهاض قدرات العدو ومنعه من تشكيل تهديد عسكري أو استراتيجي عليها.
3. السيطرة الثقافية لضمان عالم آمن لمصالح الولايات المتحدة " إن لم تقم بصياغة العالم على الصورة التي تريدها سيشكل ذلك تهديدا لها".

[1] أحمد حسين الشيمي، "**نظرية الحروب الاستباقية بين بوش وأوباما**"، 2010/7/5، http://ar.qawim.net.

4. السيطرة على أسلحة الدمار الشامل لتحقيق تفوق كاسح على الدول الكبرى المنافسة وحرمان الدول المارقة من حيازتها وبالتالي إمكانية الجماعات الإرهابية من الحصول عليها.

5. السيطرة على النفط بوصفه مصدرا للطاقة والمال عصب الحياة وإمكانية التحكم باقتصاديات الصين واليابان وروسيا والاتحاد الأوربي.[1]

وأيضا أولوية القوة العسكرية في السياسة الخارجية، فرغم الدعوة المتزايدة لبروز المتغيرات الثقافية والاقتصادية بعد الحرب الباردة، إلى أن القادة الأمريكيين بدءا من الرئيس كلينتون لم يهملوا أهمية الوسيلة العسكرية في السعي لتحقيق المصالح والأهداف القومية للولايات المتحدة، مثل تدخل كلينتون في كوسوفو والصومال وهايتي والعراق، وما فعله جورج بوش الأب مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في العراق وبنما، كل هذه التدخلات تم تسويقها تحت غطاء التطهير العرقي أو الحكومة الفردية، أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، وبعض هذه التدخلات كانت باسم الإنسانية ولذا تم تبريرها من قبل الإدارات الأمريكية بأنها رد على تهديد مفترض.[2]

انفردت الولايات المتحدة بالريادة العالمية وذلك جاء جراء العديد من الأسباب نذكر منها: تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدولية، فقد بادرت الولايات المتحدة منذ أن انفردت بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى استخدام القوة في الكثير من الحالات ومن أبرز الأمثلة حرب الخليج 1991، وحرب أفغانستان 2001، فقد جادل الكثير من المحافظين الجدد في أواخر التسعينيات، أن على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية المسيطرة لتأكيد هيمنتها على الأجزاء المهمة من العالم.

---

[1] عصمان نعمان، **"مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نهوضي عربي"**، المستقبل العربي، ع337، السنة 29، مارس2007، ص64.

[2] نصير عرودي، **العراق الغزو والاحتلال والمقاومة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003، ص90.

من الناحية الإستراتيجية "بلغت الأموال المخصصة للنفقات العسكرية في عام 1999 إلى 270 مليار دولار، وكان من المخطط زيادتها في العام نفسه بمقدار 25 مليار دولار.[1]

واعتبر "دونالد رامسفيلد" في هذا الإطار أن صياغة إستراتيجية جديدة تحقق الغايات الأمريكية والأهداف القومية الأمريكية، وتقضي على السلبيات الأمنية والدفاعية حفاظا على أمنها القومي وحدد في ذلك ستة أهداف وهي كالتالي:

1. حماية المواطن الأمريكي والقواعد الأمريكية في الخارج من أي هجمات معادية.

2. القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى ميادين بعيدة، والإبقاء عليها هناك وذلك بالحجم والنوعية التي تلائم المهمة.

3. حرمان الأعداء من الحصول على أي مكان في العالم وجعلهم يدركون قدرة الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أي مكان يلجئون اليه.

4. حماية شبكات المعلومات الأمريكية من أي هجوم عليها.

5. استخدام تقنية المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأمريكية لرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة.

6. رفع القدرات الأمريكية في الفضاء من الهجمات المعادية.[2]

والملاحظ أن الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وخصوصا عندما قامت باحتلال أفغانستان والعراق، لم تعلن الحرب إلا بعد مشاورة المجتمع الدولي وخصوصا الدول صاحبة النفوذ مثل روسيا والصين والاتحاد الأوربي كذلك دول آسيا المحيطة بأفغانستان والعراق، وهي بذلك لم تعتمد على قوتها منفردة وإنما على التفاهم مع الآخرين، وهذا يعكس ضعف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الأحداث وما لوحظ من ضعف وتردد من الرئيس السابق جورج بوش الابن في أول خطاب له بعد الأحداث مباشرة، أظهر بأن قوتها العالمية لم تمكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى سالفة الذكر وبشروط تلك الدول، وهذا

[1] نعيمة ضبابي، **الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الحركات الإرهابية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص90.

[2] المرجع نفسه، ص91-92.

إن دل فإنما يدل على نسبية القوة الأمريكية وأن قوتها مهما كانت تبقى محدودة دون مساعدة الآخرين.[1]

[1] عبد الله وآخرون، **قارعة سبتمبر**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002، ص49.
نقلا عن: نذير غلاب، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق.

المطلب الثالث

العقيدة الإستبقائية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

الحرب الإستبقائية تعني نقل المعركة إلى أرض العدو وتشويش خططه ومواجهة التهديدات الناشئة قبل أن تظهر وتقوم أيضا على "الانفراد" بالقرار لأن عدم وجود جغرافية محددة للعدو إضافة للطبيعة المختلفة للتهديدات الناشئة تجعل من الصعب التعامل مع الحرب ضمن مؤسسات دولية تحتاج لقرائن واضحة، فالولايات المتحدة سوف تتخذ الخطوات اللازمة من جانب واحد عن طريق تفعيل مبدأ الحرب الإستبقائية قبل أن تتمكن هذه الدول من امتلاك الأسلحة النووية وتهديد الولايات المتحدة وحلفائها، مع التأكيد على مهمة الحلف الأطلسي في الدفاع الجماعي ومواجهة التهديد قبل انطلاقه، [1] هكذا فإن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو الاستئثار بالعالم والحيلولة دون صعود أي منافس محتمل وإطلاق يد الآلة العسكرية والفكرية الأمريكية في الدفاع عن مصالحها القومية تطبيقا لمبدأ الحرب الوقائية والعبء للمجتمع الدولي، إنها نفس الأفكار تتكرر في حديث "جورج بوش الإبن" مع "بوب دوورد" إن ما تحققه الولايات المتحدة منفردة سيرفع من مقدرتها على بناء التحالفات الدولية، كما أن ثمن القوة والمكانة التي تحتلها هو التعامل مع أي مشكلة عالمية وحلها، ومن أجل ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تطور مؤسسات أمنها القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن الواحد والعشرون.[2]

إن التناقض الحاد والخلاف حول "مشروعية" الحرب الإستبقائية فقد اشترط علماء القانون شرعية الاستباق بوجود تهديد وشيك، كثيرا ما تمثل في استنفار بين الجيوش والأساطيل والقوات الجوية استعدادا للهجوم، "إذ يجب علينا أن نكيف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات وأهداف أعداء اليوم، الدول المارقة والإرهابيون الذين يعتمدون على أعمال إرهابية

---

[1] بدون مؤلف، **"وثيقة إستراتيجية الأمن القومي"**، شؤون الأوسط، ع110، ربيع 2003، ص123.

[2] بوب وودرد، **بوش محاربا**، تر: سمير القاضي، الرياض: العبيكان، 2003، ص78.

وفي إمكانهم استعمال أسلحة الدمار الشامل ولمنع مثل هذه العمليات المعادية ستتصرف الولايات المتحدة إذا دعت الضرورة بشكل استباقي.[1]

في إطار مفهوم الإدارة الأمريكية الحالية للضربات الوقائية قال الرئيس بوش في خطابه: (علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، وأن نزعزع خططه علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو طريق الفعل، وهذه الأمة أنا قائدها تعرف كيف تفعل)، وقد شرحت "غوندوليزا رايس" في مؤتمر الحزب الجمهوري بتاريخ: 2002/6/15 هذا المبدأ، فقالت: (أنه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك من خصم لك، وأن هناك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد).[2]

تقوم إستراتيجية "الحرب الوقائية" وفق المنظور الأمريكي على قاعدتين أساسيتين:

*** القاعدة الأولى**

أنها تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة العدوانية للطرف المقصود، وهو ما أوضحه "رامسفيلد" لوزراء دفاع الناتو في اجتماعهم في بروكسل في: 2002/6/06 حين قال: (أن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو ضد الدول التي تملك الأسلحة الكيميائية والنووية والبيولوجية)، هذا يعني أن الضربات الوقائية سوف توجه للدوائر الأمريكية المعنية بوجود خطر، دون انتظار الدليل القاطع.

*** القاعدة الثانية**

توجيه الضربات ضد مخزون سلاح العدو سواءا كان سلاحا نوويا تكتيكيا أو استراتيجيا، وربما تكون الضربات الموجهة ضد أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العدو هي الخيار الأفضل والوحيد لتفادي الهجوم الكارثي على الولايات المتحدة، فقد لا تكون الأسلحة

---

[1] ريتشارد سيكولسكي وستيفن لارابي، **أمن الخليج العربي وتحسين مساهمة الحلفاء العسكرية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004، ص106.

[2] منير شفيق، **"الإستراتيجية الأمريكية والحرب على إيران"**، www.aljazeera.net، تاريخ زيارة الموقع: 2017/3/23.

التقليدية ملائمة للوصول إلى مثل هذه الأسلحة المخبئة الأمر الذي يفرض اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية.[1]

إن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذه الإستراتيجية إلى الحفاظ على ديمومة النموذج الأمريكي باعتباره النموذج الوحيد القابل للاستمرار فهو الأصلح لكل الاقتصاديات والديمقراطيات وتؤكد على ذلك من خلال الاعتماد على إيديولوجية أخلاقية من أجل تعبئة الشعب الأمريكي وشعوب العالم للأخذ بالقيم الأمريكية، حيث جاء في الوثيقة "أن الولايات المتحدة تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية يتمثلان في نقل مبادئ الدستور الأمريكي للعالم فالدستور الأمريكي الذي ضل الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة يمكن أن يهتدي به الآخرون في حكم أنفسهم لأنه يكفل أعلى فرص الحرية.[2]

[1] ابراهيم بن اسماعيل كاخيا، **"الحرب الوقائية في المفهوم الاستراتيجي المعاصر"**، www.kmaq.gov.sa، تاريخ زيارة الموقع: 2017/3/17.

[2] **وثيقة الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي**، 2002، ص112.

المبحث الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.

المطلب الأول

أسباب التدخل الأمريكي في العراق

1. الأسباب المباشرة (التبريرية)

أولا: العسكرية

أخذت الإدارة الأمريكية بقيادة "جورج بوش الابن" فكرة ضرب العراق تحت ذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، (الأسلحة الكيميائية البيولوجية) استنادا لأحداث 2001/9/11 مبينة في ذلك آثار انتشار الأسلحة النووية وخطرها على دول العالم.

إضافة إلى ذلك سنوات الحصار والدمار التي عاشتها العراق جراء العقوبات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة بتحريض من الولايات المتحدة عقب حرب الخليج الثانية حيث اتخذ مجلس الأمن الدولي قرار 687 في أفريل 1991 بأمر العراق بتدمير أسلحته الكيميائية والبيولوجية وصواريخه بعيدة المدى حيث تم تشكيل لجنة للتفتيش (أونسكوم)، وإناء مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب لاستكشاف ومراقبة نزع السلاح كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.[1]

ومن جهة أخرى يرى العديد من علماء القانون أن هذا القرار صعب، شديد العقوبات ومن أكثر القرارات طولا وتفصيلا ومحاولة تحجيم القوات العسكرية العراقية وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ والقذائف الباليستية التي يزيد مداها عن 150 كلم، خلال 45 يوم من تاريخ قبول العراق، إلى غاية 1998 توقف عمل مراقبة المفتشين الدوليين

[1] دوغلاس فايت، **الحرب والقرار من داخل البانتاغون: الحرب ضد الإرهاب**، تر: سامي بعقيلي، بيروت: الانتشار العربي، د س ن، ص24-25.

للمنشئات العسكرية العراقية،[1] إلا أنه وفي 1999/12/17 صدر قرار 1284 وهو القرار الأكثر خطورة بعد القرار 686 لعام 1991، وبعدما تم سحب اللجنة الخاصة "أنيسكوم" من قبل رئيسها السفير الأسترالي "بتلر" وتم إنشاء اللجنة السابقة التي عملت في العراق.[2]

ثانيا:الاسباب السياسية

تتمثل في أحداث 2001/9/11، بوقوع سلسلة من الانفجارات التي مست كل من مركز التجارة الدولي بنيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن، كما تحطمت طائرة ركاب أخرى بنسالفيا، إذ أدى هذا إلى تحطم طائرتين ببرجي التجارة العالمي إلى انهيار البرجين، أعقبه انفجار ثالث لتحطم طائرة ثالثة فوق مبنى البنتاغون، كما تحطمت طائرة رابعة فوق مدينة بيتسبرغ في بنسالفيا، لذا فهي تعتبر أضخم وأجرأ هجوم للولايات المتحدة الأمريكية داخل أراضيها طيلة تاريخها والذي خلف خسائر مادية وبشرية ضخمة.[3]

لهذا كانت أحداث 2001/9/11 لحظة كاشفة للأجندة التي سعي المحافظون الجدد نحو تنفيذها في النظام الدولي، ولذلك قررت الإدارة الأمريكية أنه لا بد من تصدير تلك الصدمة إلى الخارج بسرعة، لأن شحنة الغضب بعد ما حدث لا يجب أن تظل محصورة في الداخل، إذ لا بد من عدو خارجي تلقى عليه المسؤولية ويتم عمل تعبئة شاملة ضده من أجل كسب التأييد والاحتواء، وكان تأثير المحافظين الجدد واضحا على الرئيس "جورج بوش" الابن، ولذلك قام كل من "دونالد رامسفيلد" و"بول وولفوتير"، بتسليط الضوء على العراق، وأشار على الرئيس بضرورة فتح الحرب على الإرهاب بضرب نضام صدام حسين، حيث قدم حينئذ "بول وولفوتير" الحجج العسكرية لتبرير عملية غزو العراق بدلا من أفغانستان.[4]

منذ عام 1991 حتى منتصف 1998 تحت رئاسة السفير السويدي "ايكيوسIkos" وبعد "بتلر"، أطلق عليها لجنة الرصد والتحقيق والتفتيش (Uunmovi) بموجب قرار 1284،

---

[1] أبو بكر الدسوقي، **"العراق والعقوبات الذكية"**، السياسة الدولية، ع145، 1999، ص152.

[2] المرجع نفسه، ص154.

[3] نصير عرودي، مرجع سابق، ص70.

[4] نها عبد الحفيظ شحاتة، **دور وزارة الدفاع في وضع السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، مصر: جامعة القاهرة، 2007، ص100.

هدفها تشغيل نظام معزز للرصد والتحقيق ومعالجة مسائل نزع السلاح المعلنة والسماح لفرق اللجنة بالوصول فورا ودون سخط إلى أي مكان ومنطقة تود الفرقة تفتيشها وفقا للجنة، لكن العراق صرح بأنه لن يتعامل مع القرار دون أن يرفض، ونتيجة لهذا السبب وعدم سماح العراق للأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بواجباتها طبقا للقرار 1284، فهذا مواتي بأن تصدر الولايات المتحدة قرار يخول لها استخدام القوة المسلحة لتدمير أسلحة الدمار الشامل.[1]

كما تدرك العديد من التيارات كالمحافظين الجدد أن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أكذوبة لا غير، فمعهد "جوان بروك Joan Broc" يؤكد في تقريره: (لقد قللت عقوبات الأمم المتحدة المستمرة ضد العراق مقدرة النظام على إعادة بناء قدرته في مجال الأسلحة وعلى الرغم من أن العقوبات لم تكن ناجحة في أقناع حكومة بغداد بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة فإنها كانت وسيلة فعالة في الاحتلال العسكري، كما منعت العقوبات، كما حرمت العراق من من الوصول إلى إيراداتها النفطية الضخمة لأن الأمم المتحدة كانت تسيطر على معظم الدخل المستمد من مبيعات النفط).[2]

ثالثا: الفكرية (الحرب على الإرهاب)

تعتبر هجمات 2001/9/11 فرصة ثمينة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مخططاتها الإمبريالية ومحاولتها ربط نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، كما أن هذه الهجمات أحدثت تغييرا كبيرا في العقيدة الأمنية والعسكرية الأمريكية، وفرضت على قائمة اهتماماتها وأجندتها وسياستها الخارجية، في مكافحة الإرهاب ومحاسبة الدول المتورطة فيه أو التي ترعاه.[3]

---

[1] ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، مصر: دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2004، ص62.

[2] زبير سلطان قدوي، **الإسلام وأحداث 11 سبتمبر 2001**. اتحاد الكتبان، دمشق، د س ن، ص48.

[3] محمد الهزاط، **"الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم بعد الحرب الباردة"**، شؤون عربية، ع114، 2003، ص175.

وقد وظف مفهوم الإرهاب ليشمل كذلك محور الشر أو ما يسمى بالدول المارقة المعروفة بالعداء الشديد للولايات المتحدة وسياستها الخارجية، وكانت العراق على رأس تلك الدول التي ترعى الإرهاب والتي يجب معاقبتها، وقام المحافظون الجدد بتوجيه رسالة إلى الرئيس "جورج بوش" لدراسة كيفية إدارة الحرب ضد الإرهاب حيث كانت هذه الرسالة عبارة عن إنذار من الرئيس لشن الحرب على العراق.[1]

2. الأسباب غير المباشرة (الحقيقية)

رغم ما اكدته الولايات المتحدة من أسبابها المذكورة سلفا إلا أنه هناك أسباب غير مباشرة أخرى وهي أكثر إقناعا من سابقتها والتي نذكرها كالآتي:

1. النفط العراقي

فالاحتياط النفطي العراقي (112 مليار برميل) على الأقل يشكل ثاني أكبر احتياطي في العالم، ويبدو أن صانعي القرار الأمريكي يرصدون هذا الاحتياط منذ فترة ويسعون إلى وضع جميع مقدراته، هذا مع العلم أن العلاقات الأمريكية السعودية تعرضت لبعض حالات الفتور بعد 2001/9/11 وتداعياتها المختلفة وبدأ المراقبون الأمريكيون يتدارسون السيناريوهات والبدائل، فقد سبق مثلا لمعهد "بايكر" للسياسة العامة أن اصدر دراسة أكد فيها أنه لا بديل جاهز عن النفط السعودي ما لم يحدث تغيير جذري في سياسات الاستثمار في العراق، لهذا يبرز الإصرار الأمريكي على الوصول إلى العراق وبسط اليد الأمريكية على سياسته واقتصاده، إن الوصول إلى الاحتياطي الضخم للنفط في العراق كان هو الهدف الرئيسي الاستراتيجي الواضح لواشنطن، في ظل سياسة سياسة البحث عن مصادر جديدة للنفط.[2]

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص9.

[2] صالح زهر الدين، **الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي**، بيروت: المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر، ط1، 2004، ص55.

2. حفظ أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

كان من المنتظر أن تسعى إسرائيل إلى الإسراع في توظيف أحداث 2001/9/11 بما يتلاءم مع مصالحها الداخلية والإقليمية وحتى الدولية ولذلك فإنها استطاعت أن تستخدم عنوان "مكافحة الإرهاب" بما يضمن لها تأييد أمريكيا كاملا وتعاطفا أوربيا متدرجا، وسكوتا عالميا وعجزا عربيا أيضا، وكانت إسرائيل المحرض الأول والأساسي للإدارة الأمريكية في شن الحرب على العراق من دون تردد ولا تأخير وذلك لعدة أسباب وأهداف فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي في 2002/10/16 أن "تغيير النظام في العراق سيجلب الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وسيشكل تحذيرا لسوريا وإيران لتنهيا دعمهما للإرهاب"، إن الحرب على العراق واحتلاله هو راحة كبيرة لإسرائيل ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، فالعراق على سلبياته كان يمثل مشروع قومي عربي كبير وواعد يهدد أمن إسرائيل وبالتالي كانت بغداد هاجسا لإسرائيل.[1]

كانت العقيدة الأمريكية تركز على تحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن، وقد تعرضت الولايات المتحدة لمشاكل خارجية بالجملة بوضعها أقوى دول العالم طوال نصف القرن المنصرم وحتى نهاية الألفية الثانية اختلفت التوجهات وتعقد وتشابكت المصالح بين رجال الأعمال والشركات الكبرى في العالم، وطفا على سطح الأحداث موجات الاحتكار والعنصرية ورغبة الانفراد بقيادة العالم، شهد العالم تطورات متلاحقة وسريعة عقب تولي "جورج بوش الإبن" وادارته مقاليد الحكم في الولايات المتحدة فقد صادف مجيئ تلك الإدارة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والألفية الجديدة هي الألفية الثالثة، عقب تطورات متلاحقة ومتسارعة تم معظمها في نهاية القرن العشرين لتجد الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى على مستوى العالم[2].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص242.

[222]محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2004، ص14.

المطلب الثاني

التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003.

كانت العلاقات العراقية الأمريكية علاقات باردة حيث كان للعراق علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، حيث وقع معاهدة صداقة مع السوفييت في 1972 وكانت للولايات المتحدة الأمريكية تحفظات على العراق بسبب موقف العراق من إسرائيل، ودعم العراق للقضية الفلسطينية، دون أن ننسى أن أمن إسرائيل يعتبر من أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية.

بدأ الهجوم على العراق بمختلف الأسلحة، حيث طلبت الولايات المتحدة رسميا يوم 2003/3/20 من جميع دول العالم أن تغلق السفارات العراقية في الخارج كما قامت بتجميد الممتلكات العراقية لديها باستثناء ممتلكات البعثات الدبلوماسية، وقامت بطرد ثلاثة أعضاء في السفارة العراقية بواشنطن وعدد من أعضاء الوفد الدائم للعراق في الأمم المتحدة، وكل هذه التصرفات تعد خرقا للقانون الدولي[1].

كما حاولت أن تزرع قرار يبيح لها استخدام القوة العسكرية فوظفت الدبلوماسية وتقديم المعلومات حول مواقع نووية عراقية حتى ولو مظلة بمجلس الأمن، فتبين أن الولايات المتحدة أعلنت حربا على العراق بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل واعتبرها كمبرر وذريعة لتبرير وشرعنة حربها على العراق والتي ترمي من خلالها إلى التحلل من الأزمات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في الأمم المتحدة ولم تستطع المجموعة الدولية ولا الرأي العام العالمي والمحلي إيقاف الحرب رغم استجابة النظام العراقي لكل مطالب هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.[2]

في أوائل مارس استكملت الولايات المتحدة عملية الحشد العسكري،[3] حيث كان حجم القوات الأمريكية في الخليج قد وصل إلى مالا يقل عن 280 ألف جندي أمريكي و48 ألف

---

[1] محمود شرقي، مرجع سابق، ص257.

[2] محمد الهزاط، **"الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"**، المستقبل العربي، ع293، 2004، ص67.

[3] ارجع للملحق رقم 4 ص64 للتعرف على التمويل الامريكي للعملية العسكرية في العراق.

جندي بريطاني، كما وصل إجمالي القوات الأمريكية وقوات التحالف المحتشدة في المنطقة وبالقرب منها إلى حوالي 333 ألف تضم مختلف التشكيلات البرية والحرية والجوية ففي الكويت 98 ألف جندي من جيش البر والمارينز بالقرب من الحدود العراقية مزود ين بدبابات و24 مروحية هجومية من نوع أباتشي، تنتمي إلى فرقة المشاة الثالثة،[1] بالإضافة إلى فرقة الهجوم الجوي و15 ألف من قوات التدخل السريع.[2]

بنيت الخطة الإستراتيجية الأمريكية لغزو العراق في اطار استراتيجية هجومية تحمل اسم الصدمة والرعب « الهيمنة السريعة وتحقيق نصر عسكري حاسم ضمن نظرية حيث تتعدد الضربات الجوية والصاروخية والمدفعية في وقت متزامن مع هجمات برية قوية من اتجاهات متعددة، مع تخصيص دور رئيس ومؤثر للقوات الخاصة في عمليات الاقتحام وعمليات خلف الخطوط بهدف سرعة انهيار الدفاع العراقي وسقوط بغداد، كما خطط لإدارة حرب نفسية منظمة تهدف إلى إفقاد النظام العراقي السيطرة على أركان الدولة مما يؤدي إلى انهيار السلطة وانتهاء المقاومة العسكرية في وقت محدود وبأقل خائر ممكنة[3].

فمنذ انتهاء المدة الزمنية المحددة دقت صافرات الإنذار في بغداد معلنة بدء غزو العراق في فجر 20 مارس، حيث تقدمت القوات البرية الأمريكية والبريطانية إلى الجنوب العراقي وبدأت عملية غزو العراق بمحاولة محدودة لقطع أرس النظام العراقي ففي صبيحة 20 مارس أسقطت طائرة "ف-117" أمريكيتان اربع قنابل زنة كل واحدة منها 2000 رطل على هدف بغداد في محاولة غير ناجحة لقتل صدام حسين، كما تزامن ذلك مع إطلاق 40 صاروخا من طراز توماهوك كروز من السفن الحربية المرابطة في مياه الخليج.[4]

وتضمن الهجوم الأمريكي الرئيسي اندفاعا سريعا ذا شعبتين عبر الجنوب العراقي مع تقدم الفيلق الخامس باتجاه بغداد من الجنوب الغربي عبر الناصرية والسماوة والنجف

---

[1] ارجع للملحق رقم 5 ص65 للتعرف على عدد القوات الامريكية في العراق.

[2] جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات الغارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 55.

[3] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص439-440.

[4] طهنوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق، ص71.

وكربلاء وتقدم قوة الحملة العسكرية الأولى من الجنوب الشرقي عبر الناصرية والديوانية والكوت والنعمانية وطوال هذا التقدم استسلمت وحدات الجيش العراقي النظامية بالجملة، بينما ألحقت القوات الأمريكية هزيمة سريعة بالوحدات التي قاتلت، وبحلول 24 مارس كان الفيلق الخامس قد أدرك القوات العراقية في النجف وهزمها إلى حد كبير، إلا انه أبدى فدائيون عراقيون وقوات بعثية مقاومة قاسية في نقاط مختلفة وأجبرت عاصفة رملية هوجاء الولايات المتحدة على وقف تحليق طائرات الدعم القريب، وإبطاء الهجوم البري وعانت القوات الأمريكية عددا من الإصابات.[1]

وبعد سقوط بغداد في 8 أفريل تقدمت عناصر من قوة الحملة العسكرية الأولى شمالا نحو تكريت، وفي 10 أفريل دخلت تكريت ودارت اشتباكات مع القوات العراقية وتمكنت من السيطرة عليها وذلك إيذانا بانهيار النظام العراقي لصدام حسين نهائيا، وبعد أسبوعين فقط في1 ماي وفي خطاب النصر على متن السفينة الحربية الأمريكية "أبراهام لينكون" قبالة ساحل كاليفورنيا أعلن جورج بوش الابن نهاية الغزو.[2]

[1] ايان انطوني وآخرون، **النظام الأطلس–أوروبي والأمن العالمي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، تر: فادي حمود وآخرون، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص159.

[2] المرجع نفسه، ص160.

المطلب الثالث

نتائج الغزو الأمريكي للعراق

لقد ترتب عن غزو العراق من طرف الولايات المتحدة العديد من الآثار الدولية والإقليمية، كانت سلبية جدا من الطرف العراقي ومست حتى الجانب الأمريكي ولكن رغم كل هذا كسبت الولايات المتحدة منطقة إستراتيجية في الشرق الأوسط تتحكم من خلالها في المنطقة على اعتبار العراق منفذ استراتيجي للتوجه بذلك بخطى ثابتة نحو مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وكما سبق الذكر خلف هذا الغزو آثارا نذكرها كالآتي:

1. النتائج الدولية

نظرت بعض الأطراف الدولية إلى الغزو الأمريكي للعراق على أنه محاولة أمريكية لإبعاد الأنظار الأوروبية التي ترمي إلى إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن الهيمنة الأمريكية حيث تعتبر حرب العراق بمثابة التطبيق الرئيسي لإستراتيجية الضربات الوقائية، لان إدارة بوش بنت موقفها على ضرب العراق وإسقاط النظام الحاكم على أنه يملك أسلحة كيميائية وبيولوجية وهو ما قد يعرض الولايات المتحدة مستقبلا لهجمات إرهابية غير تقليدية، بواسطة أسلحة بيولوجية وكيميائية وهو ما استلزم تبني إستراتيجية الهجوم الوقائي في فترة الرئيس "جورج بوش الابن"، بعد تبني إستراتيجية "الردع والاحتواء" العسكري في فترة الرئيس "جورج بوش الأب".[1]

ومع زيادة حدة الجدال داخل دوائر صنع القرار الأمريكي حول استمرار التدخل في العراق وطبيعته، وتزايدت المشكلات الأمريكية الأمنية في العراق وازداد عدد القتلى حيث وصل في نهاية 2006 إلى 6000 قتيل،[2] لهذا اعتمد جورج بوش إستراتيجية جديدة في العراق، أهم عناصرها إرسال أكثر من 20000 جندي إضافي للعراق للسيطرة على الوضع

[1] محمد يونس يحيى الصائغ، **"أسانيد الو.م.أ بشأن الحرب الاستباقية"**، الرافدين للحقوق، ع40، 2009، ص34.
[2] ارجع للملحق رقم 6 ص66 للتعرف على عدد القتلى في في العراق بين مارس 2003 وجويلية 2010.

الأمني مع مضاعفة المساعدات الاقتصادية، وفرق الأعمال الإقليمية وهذا من أجل الوصول إلى عراق ديمقراطي يحارب الإرهاب بدلا من أن يأوي الإرهابيين.[1]

كما كلفت الإدارة الأمريكية مجموعات دراسات العراق المكونة من الحزبين في مارس برئاسة وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر" وعضو الكونغرس السابق هاملتون، ولقد نشر التقرير في ديسمبر 2006، وأهم ما جاء فيه هو ألا يمكن تحسين الوضع في العراق من دون المصالحة بين مختلف فئات الشعب ومن غير ربط العملية السلمية في العراق بعملية السلام في الشرق الأوسط لكن يعتبر الخبراء بأن الرغبة الأمريكية في ضرب العراق هو تحويل الأنظار عن الصعوبات الاقتصادية التي يعيشها الفرد الأمريكي فنسبة 63 بالمائة من الأمريكيين يهتمون بالوضعية الاقتصادية ووظائفهم.[2]

2. النتائج الإقليمية

لقد سأهم الغزو العراقي للكويت في تغلغل الولايات المتحدة بشكل مباشر في منطقة الخليج، إلا أن سقوط النظام العراقي عمق كثيرا من تأثير القوى الإقليمية في العراق، فتركيا لها ملفان يمسان جوهر الأمن القومي التركي وشكل خلفية تدخلها العسكري الواسع شمال العراق، وهما الملف الكردي ومدينة كركوك، وبوجود نسبة كبيرة من الأكراد في تركيا والمطالبة المستمرة للأكراد في العراق بالاستقلال فان تركيا لا تمانع من التدخل في الشؤون العراقية خاصة بعد سقوط النظام العراقي قد يمنح للأكراد فرصة المطالبة بدولة مستقلة مما يعمل على، أما قضية كركوك ذات الأغلبية التركمانية والتي تعرضت منذ الاحتلال الأمريكي إلى عملية زيادة في نسبة الأكراد[3].

---

[1] إبراهيم غالي، **"نص الإستراتيجية الأمريكية للرئيس جورج بوش في العراق"**، دراسات إستراتيجية، جويلية 2007، ص143.

[2] بوعلام بولعراس، **"الولايات المتحدة الأمريكية- العراق إلى أين؟"**، الجيش، ع472، نوفمبر 2004، ص34.

[3] عبد الكريم اسماعيل، **الأبعاد الإستراتيجية لتدخل أمريكا في العراق 1990-2008**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2010، ص147.

أما بالنسبة لإيران فقد ازداد نشاطها ونفوذها وأصبح يلعب دورا كبيرا بارزا في مركز القرار العسكري والحكومي من خلال الحركات والمنظمات التي تدعمها في العراق، هذا ما أتاح الفرصة الذهبية لدفع عناصر استخبارات إيرانية إلى مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والتعليمية والسياسية وتنصيبهم المناصب المهمة والحساسة مما يحول إيران من لاعب ثانوي في مجريات الأحداث العراقية في فترة حكم صدام حسين إلى لاعب رئيسي بعد سنوات الاحتلال.[1]

وحسب رأي الكثير من المحللين الاستراتيجيين أن إسرائيل هي اللاعب الرئيسي والمستفيد من الوضع في العراق وذلك منذ أن ظهرت إسرائيل في قلب الوطن العربي والقوى الكبرى تعمل على تقويتها حتى تصبح القوى الوحيدة في المنطقة والمسيطرة على أوضاعها.

3. النتائج بالنسبة للعراق

*** بشريا**

قدر عدد القتلى حسب دراسة جامعة "هولكنز" بين عامي (2003-2006) حوالي655 ألف قتيل، أي بمعدل 94 قتيل يوميا كما تؤكد بعض المصادر أن نصف الذين قضوا في المستشفيات العراقية كان يمكن إنقاذهم فيما لو توفرت لهم ظروف صحية مناسبة وأكدت إحصائيات مستندة إلى مسح قبل وبعد غزو العراق 2003 منشورة ضمن إحصائيات رسمية أن عدد القتلى المدنيين العراقيين الذين ثبتت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة هم 14990 لغاية 2008 أما عدد القتلى من المدنيين الذين لم تثبت وفاتهم بشهادة الوفاة بلغ من 47016 إلى 52142 قتيل.[2]

جراء الأوضاع اللاإنسانية التي يتعرض لها الشعب العراقي من جراء الغزو هجر من العراق 4.2 مليون منهم 2.2 مليون إلى مناطق داخل العراق، و2 مليون منهم إلى كل من سوريا والأردن بالدرجة الأولى وكذلك مصر ولبنان، كما أن هناك طلب إلى اللجوء إلى دول

---

[1] طلعت مسلم، **قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص252.

[2] مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص195.

أجنبية (كندا أستراليا، السويد والولايات المتحدة) وعددهم 4575 عراقيا، هذا فضلا عن الاعتقالات والتعذيب في السجون والاعتداء على الآباء والأمهات أمام أطفالهم، وقد صرح سكرتير عام جمعية رعاية الطفل العراقي السيد حسين جمعة أن 100 طفل تعرضوا للاغتصاب كما تم اغتيال الكثير من الكوادر العلمية في العراق من مدرسين وأساتذة الجامعات، وأطباء وصحفيين وسياسيين وعاملين وقضاة.[1]

*** اجتماعيا**

باجتياح العراق واحتلال أرضه وإسقاط نظامه، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوتها نحو تفكيك الكيان العراقي وحل الجيش والشرطة وإنهاء الدولة وخلق فراغ سياسي، حيث عمد مجلس الحكم الانتقالي وإدارة الاحتلال بقيادة "بريمر"، باجتثاث حزب البعث من المجتمع العراقي حيث قرروا إلغائه وإبعاد قيادته، عن السلطة كما قسم "بول بريمر" المجتمع العراقي إلى طوائف وإثنيات وذلك بتحديد 13 مقعد للشيعة، و5 مقاعد للسنة، و5 مقاعد للكرد، ومقعد واحد للتركمان، ومقعد واحد للكرد والأشوريين.[2]

*** سياسيا واقتصاديا**

يؤكد الغزو الأمريكي للعراق أن هناك برامج وخطط إستراتيجية اقتصادية بالدرجة الأولى لدى اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية والشركات الاحتكارية، فبمجرد السيطرة على العراق وإسقاط نظامه استولت القوات العسكرية على جميع آبار النط من أم قصر والفاو وجنوب البصرة حتى كركوك والموصل شمالا، وأمنت حراستها كما سمحت بأعمال النهب والسرقة فكل الوزارات والمنشآت الحكومية في العاصمة بغداد ماعدا وزارة النفط.[3]

كما قامت بإغلاق العديد من المصانع والمعامل والورشات، حيث بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي تم توقيفها عن العمل 90%، وطبقا لقرار مجلس الأمن 1483 الصادر في 2003/5/22، الذي يتضمن رفع العقوبات الاقتصادية على العراق يتبين لنا السيطرة

---

[1] أمل حمدي دكاك، **"الاحتلال الأمريكي للعراق وانتهاك حقوق الطفل في العراق"**، جامعة دمشق، المجلد 26، ع3، 2010، ص11.

[2] محمد عز وعبد القادر ناجي، **انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين**، دب ن: ددن، دس ن، ص261.

[3] محمد احمد، **"الغزو الأمريكي البريطاني عام 2003"**، جامعة دمشق، المجلد 20، ع4، 2004، ص21.

الأمريكية على ثروة العراق النفطية، واحتكار عملية إعادة الاعمار، كما لم ينص القرار على مدة انتهاء الغزو.[1]

كما كان هناك نتائج من الطرف العراقي كانت هناك نتائج من الطرف الأمريكي كانت أقل ضررا وأكثر إثمارا للجانب الأمريكي ونذكرها كالتالي:

*** بشريا**

بالإضافة إلى عدد القتلى الذي يقوم الجيش الأمريكي بإلقاء جثثهم في بحيرة الجيانية وفي نهري دجلة والفرات وفي الوديان والصحاري وفي محافظة الأنبار وبقية المناطق، وهذه المعلومات تقدم بها أفراد من المجتمع العراقي، حيث قام مزارع من نهر دجلة سنة 2004 بانتشال أكثر من 20 جثة ولفترات متقاربة لأفراد يلبسون الزي العسكري الأمريكي وجرى دفنهم على اليابسة في حوض النهر، وبعد التحري حول هذا الموضوع تم التوصل إلى أن هؤلاء القتلى الذين جرى التخلص من جثثهم من جنسيات مختلفة.[2]

*** سياسيا**

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة ثمينة بالنسبة للمؤسسات العسكرية الأمريكية لتطبيق النظريات القتالية الحديثة، التي عمل "دونالد رامسفيلد" على تطويرها اختصارا للجهد والوقت لان الأسلحة الذكية التي توجه نحو هدف العدو وتوفر طاقة تدميرية تساوي عشرة أضعاف ما يمكن للأسلحة التقليدية تحقيقه، كما تم توظيف التطورات التكنولوجية في منظومة C4TSR اعتمادا على الأقمار الصناعية ولاتصالات وبثها بأسرع ما يمكن إلى مراكز القيادة والسيطرة والمحطات الأرضية، مع استخدام الذخائر ذات الدقة المتناهية في إصابة الأهداف بتوجيهها إما باستخدام التوجيه الالكتروني خاصة أشعة الليزر أو الأقمار الصناعية.[3]

---

[1] محمد احمد، مرجع سابق، ص 23.

[2] مليكة قادري، مرجع سابق، ص193.

[3] عزو محمد وعبدالقادر ناجي، مرجع سابق، ص 274.

*** اقتصاديا**

انتقد الديمقراطيون المعارضون والمؤسسات الحكومية الرقابية الارتفاع غير العادي للإنفاق العسكري في سنة 2003، وأن الغزو الأمريكي للعراق يلعب دورا جوهريا فيما آل إليه الوضع الاقتصادي الأمريكي، كما عبروا عن قلقهم حيال العواقب الاقتصادية وبخاصة في شأن التخفيضات في البرامج الاتحادية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وقد استبعدت الإدارة وجود قلق بشأن العواقب الاقتصادية للعجز، غير انه في أوائل سنة 2004 أعدت إدارة بوش خطة لخفض العجز بالسيطرة على الإنفاق على برامج أخرى غير العسكرية والأمن الداخلي وهكذا وعلى الرغم من أن مستويات الأنفاق العسكري يمكن أن تكون محتملة من الناحية الاقتصادية، إلا أنها قد لا تكون محتملة من الناحية السياسية[1].

[1] مليكة قادري، مرجع سابق، ص 193.

خاتمة

بعد هجمات 2001/9/11، وضع الرئيس جورج بوش وفريقه الأمني مسارا جديدا للسياسة الخارجية حُددت معالمه للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور الأميركي الرائد في النظام الدولي، على هذا النحو أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمضي قدما في طريق القضاء على نوع جديد من الأعداء، لا يردعه تهديد الاعتقال ولا تكبله القيود الإنسانية العملية، واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أو متخيلين.

وقد استطاعت الولايات المتحدة استغلال هذه الأحداث للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب، فالنموذج الأمريكي في غزوه على أفغانستان احد أهم النماذج الذي تسترت الولايات المتحدة بما يسمى بمكافحة الإرهاب للتدخل في الشئون الداخلية لهذا البلد لتحقيق الغايات الأمريكية في السيطرة على منطقة بحر قزوين والتي تعد ذخراً استراتيجياً من النفط في المستقبل واحد أهم مناطق العالم الغنية بمصادر الطاقة.

لقد اعتمدت "أجندة بوش الابن" على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأميركية، وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة عالميا، ورسم تغير اجتماعي وسياسي في الشرق الأوسط العربي، وبكلمات بوش الابن فإن هذه الإستراتيجية "مثالية لأن الحرية هبة من الرب العظيم، وهي في ذات الوقت واقعية لأن الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية الأمة الأمريكية.

وبفصل المؤسسة العسكرية استطاعت إدارة بوش الابن توظيف الحرب على الإرهاب من أجل إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط فيما يعرف بمشروع: "الشرق الأوسط الكبير" الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها على المنطقة وأخذت حظوظا أكثر لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير لان العراق كان يعتبر عصب المنطقة أو كما يسمى "دركي المنطقة"، لهذا اعتبرت الولايات

المتحدة العراق يشكل تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة والعقيدة الأمريكية لا تسمح لاي دولة بمنافستها فالتوجه إلى الحرب الإستبقائية يقلل من احتمالية تطور العراق مستقبلا.

لهذا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية الأمريكية بجميع أجهزتها أثرت بشكل كبير ومباشر على السياسة الخارجية الأمريكية وهذا يعتبر الجواب المبسط للإشكالية المطروحة سلفا وأكبر دليل على ذلك رفض الولايات المتحدة للوسائل الدبلوماسية والتدخل مباشرة بقدراتها العسكرية وبخاصة في العراق وأفغانستان.

أدى هذا التدخل إلى تجرع العراق خسائر مادية وبشرية فاقت كل التصورات وأدخلت العراق في متاهات لا يزال تأثيرها إلى يومنا هذا، حيث أن العراق تراجع دوره السياسي وأنهكت مؤسساته سواءا العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

أ) الكتب

01.إدريس دلكر وأحمد وافي، **النظرية للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 989**. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992.

02.أسامة عكنان، **إعصار الخليج**، الجزائر: دار الشهاب، 1991.

03.ايان انطوني وآخرون، **النظام الأطلس–أوروبي والأمن العالمي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، تر: فادي حمود وآخرون، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

04.بوب وودرد، **بوش محاربا**، تر: سمير القاضي، الرياض: العبيكان، 2003.

05.جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، تر: توفيق البحيري، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

06.جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات الغارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

07.حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

08.خلف الجراد، **أبعاد الاستهداف الأمريكي**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003.

09.خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

10.دوغلاس فايت، **الحرب والقرار من داخل البانتاغون: الحرب ضد الإرهاب**، تر: سامي بعقيلي، بيروت: الانتشار العربي، د س ن.

11.رنا أبي ظاهر، **الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 1992.

12.ريتشارد سيكولسكي وستيفن لارابي، **أمن الخليج العربي وتحسين مساهمة الحلفاء العسكرية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004.

13.زبير سلطان قدوي، **الإسلام وأحداث 11 سبتمبر 2001**. اتحاد الكثبان، دمشق، دس ن.

14.ستيف هيمس ليلونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، تر: جعفر الخياط، بغداد: غزة، ط4، 1968.

15.شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

16.صالح زهر الدين، **الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي**، بيروت: المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر، ط1، 2004.

17.طلعت مسلم، **قضايا ومتطلبات الامن العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.
18.عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
19.عبد الله وآخرون، **قارعة سبتمبر**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002.
20.عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة من "ع" إلى "ق"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ج4، د س ن.
21.علي الغالب، **أهمية العراق في الإستراتيجية الإيرانية**، مصر: موسوعة الرشيد، 2014.
22.غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.
23.فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1985.
24.فرانسيس بويل، **تدمير النظام العالمي الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط**، تر: سمير كريم، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
25.ماجد عرسان الكيلاني، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005.
26.مجيد حميد شهاب البدري، **موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول أسيا: دراسة في الجغرافيا السياسية**، العراق: جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2013.
27.محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2004.
28.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989.
29.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، ط2، 2001.
30.محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، القاهرة: دار الشروق، ط3، 2004.
31.محمد طهبدوى، **مدخل إلي علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971.
32.محمد عز وعبد القادر ناجي، **انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين**، دب ن: ددن، دس ن.
33.ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2004.
34.ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، تر: عادل مختار وسعد عبد العزيز مصلوح، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999.

35.نصير عرودي، **العراق الغزو والاحتلال والمقاومة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003.
36.نورتن فريش، ستيفنز ريشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، تر: هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1991.

2. الدوريات

37.إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، **"الحرب الوقائية في المفهوم الاستراتيجي المعاصر"**، www.kmaq.gov.sa، تاريخ زيارة الموقع: 2017/3/17.
38.إبراهيم غالي، **"نص الإستراتيجية الأمريكية للرئيس جورج بوش في العراق"**، دراسات إستراتيجية، جويلية 2007.
39.أبو بكر الدسوقي، **"العراق والعقوبات الذكية"**، السياسة الدولية، ع145، 1999.
40.أحمد حسين الشيمي، "**نظرية الحروب الاستباقية بين بوش وأوباما**"، 2010/7/5، http://ar.qawim.net.
41.أمل حمدي دكاك، **"الاحتلال الأمريكي للعراق وانتهاك حقوق الطفل في العراق"**، جامعة دمشق، المجلد 26، ع3، 2010.
42.باسل أحمد البياتي، **"دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية"**، قضايا سياسية، ع1، 2001.
43.بدون مؤلف، **"من يصنع السياسة الأمريكية تجاه الغرب"**، البصيرة، ع7، 2004.
44.بدون مؤلف، **"صنع السياسة الخارجية"**، 2007/06/28، www.elbahienne.com.
45.بدون مؤلف، **"وثيقة إستراتيجية الأمن القومي"**، شؤون الأوسط، ع110، ربيع 2003.
46.بوعلام بولعراس، **"الولايات المتحدة الأمريكية- العراق إلى أين؟"**، الجيش، ع472، نوفمبر 2004.
47.شفيق المصري، **"حرب العراق على واقع غير المعلنة"، الاقتصاد والأعمال**، ع275، نوفمبر 2002.
48.عصمان نعمان، **"مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نهوضي عربي"**، المستقبل العربي، ع337، السنة 29، مارس2007.
49.علي حسين باكير، **"سيطرة الولايات المتحدة"**، 2007/08/23، www.aljazeera.net.

50.محمد احمد، **"الغزو الأمريكي البريطاني عام 2003"**، جامعة دمشق، المجلد 20، ع4، 2004.
51.محمد الهزاط، **"الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم بعد الحرب الباردة"**، شؤون عربية، ع114، 2003.
52.محمد الهزاط، **"الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"**، المستقبل العربي، ع293، 2004.
53.محمد سليمان أبو رمان وميساء محمد مرزوق، **"غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي: قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية"**، البيان، الرياض: مجموعة العجابي، ع108، 2003.
54.محمد يونس يحيى الصائغ، **"أسانيد الو.م.أ بشأن الحرب الاستباقية"**، الرافدين للحقوق، ع40، 2009.
55.منير شفيق، **"الإستراتيجية الأمريكية والحرب على إيران"**، www.aljazeera.net، تاريخ زيارة الموقع: 2017/3/23.
56.نعوم تشومسكي، **احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار معا**، المستقبل العربي، بيروت، ع300، فيفري 2004.

3. أطروحات ومذكرات

01.بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014.
02.سلام علي أحمد المشهداني، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة**، أطروحة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2013.
03.عبد الكريم إسماعيل، **الأبعاد الإستراتيجية لتدخل أمريكا في العراق 1990-2008**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2010.
04.محمد احمد أبو غنيم، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة، 2013.
05.مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
06.منار الشويرجي، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 2001.

07.نذير غلاب، **السياسة الخارجية الأمريكية ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

08.نعيمة ضبابي، **الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الحركات الإرهابية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.

09.نها عبد الحفيظ شحاتة، **دور وزارة الدفاع في وضع السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، مصر: جامعة القاهرة، 2007.

10.هالة ابر بكر سعودي، **سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل 1: الإطار المفاهيمي للدراسة.....01

المبحث 1: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.....02

المطلب 1: السياسة الخارجية الأمريكية.....02

المطلب 2: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية 05

المطلب 3: أهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية.....12

المبحث 2: أهمية العراق تاريخيا واستراتيجيا.....18

المطلب 1: الاهمية التاريخية والحضارية للعراق.....18

المطلب 2: أهمية الاقتصاد العراقي (الأهمية النفطية).....21

المطلب 3: الأهمية السياسية للعراق.....23

الفصل 2: تاثير المؤسسة العسكريةالامريكية على احتلال العراق....26

المبحث 1: تأثير المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية الأمريكية.....27

المطلب 1: أهمية العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية.....27

المطلب 2:تغير الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 2001/9/11.....30

المطلب 3: العقيدة الإستبقائية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.....34

المبحث 2: الاحتلال الأمريكي للعراق.....37

المطلب 1: أسباب الغزو الأمريكي للعراق.....37

المطلب 2: التدخل العسكري الأمريكي في العراق.....42

المطلب 3: نتائج الغزو الأمريكي للعراق.....45

خاتمة.....51

قائمة المراجع.....53

الفهرس.....58

الملاحق.....60

الملاحق

الملحق 1

أهم محافظات العراق

الملحق 2

خطوط أنابيب النفط العراقية

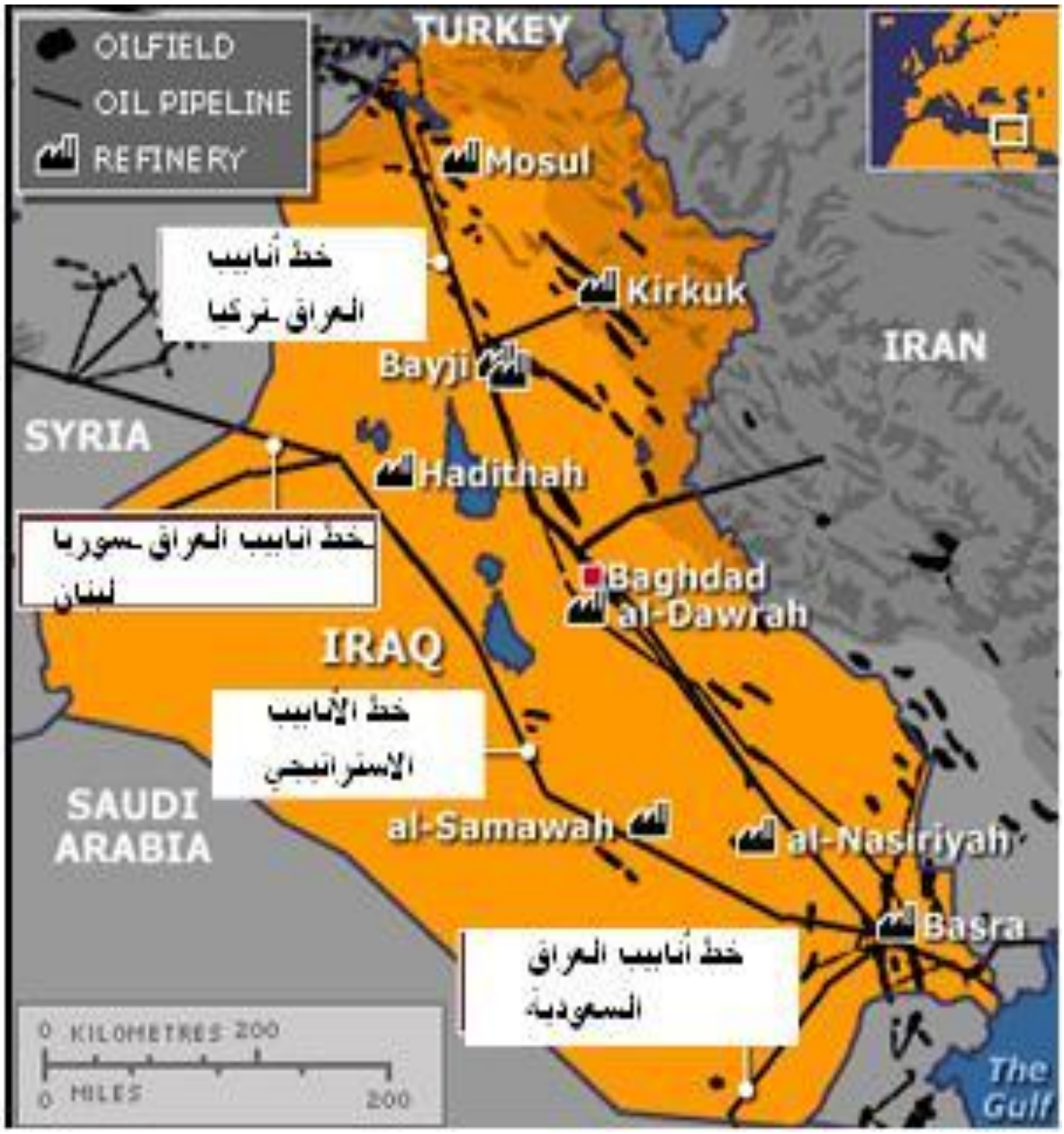

الملحق 3

أهم القواعد العسكرية بالعراق

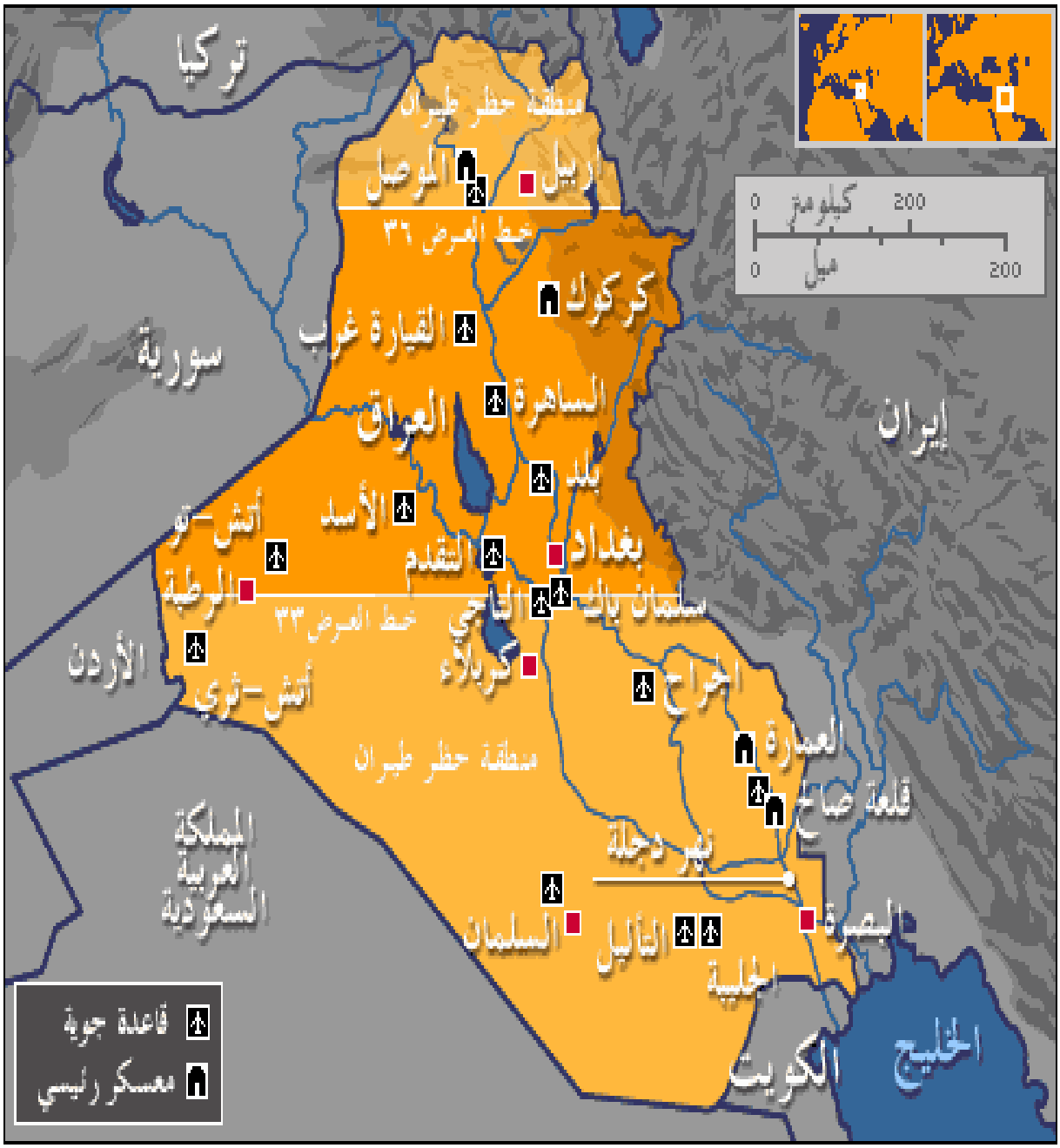

الملحق 4

التمويل الأمريكي للعملية العسكرية في العراق

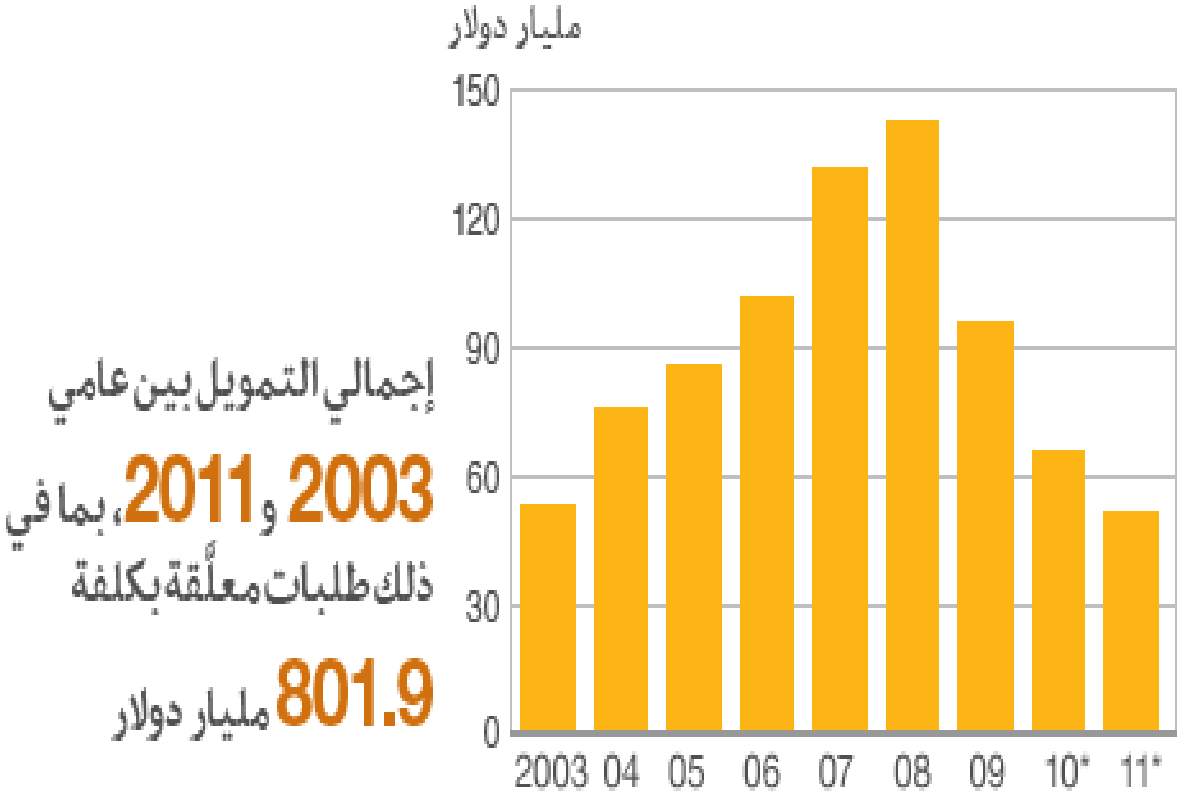

مع الطلبات المعلّقة

المصدر: تقديرات قسم البحوث التابع للكونغرس الأمريكي لشهر يوليو/تموز 2010

الملحق 5

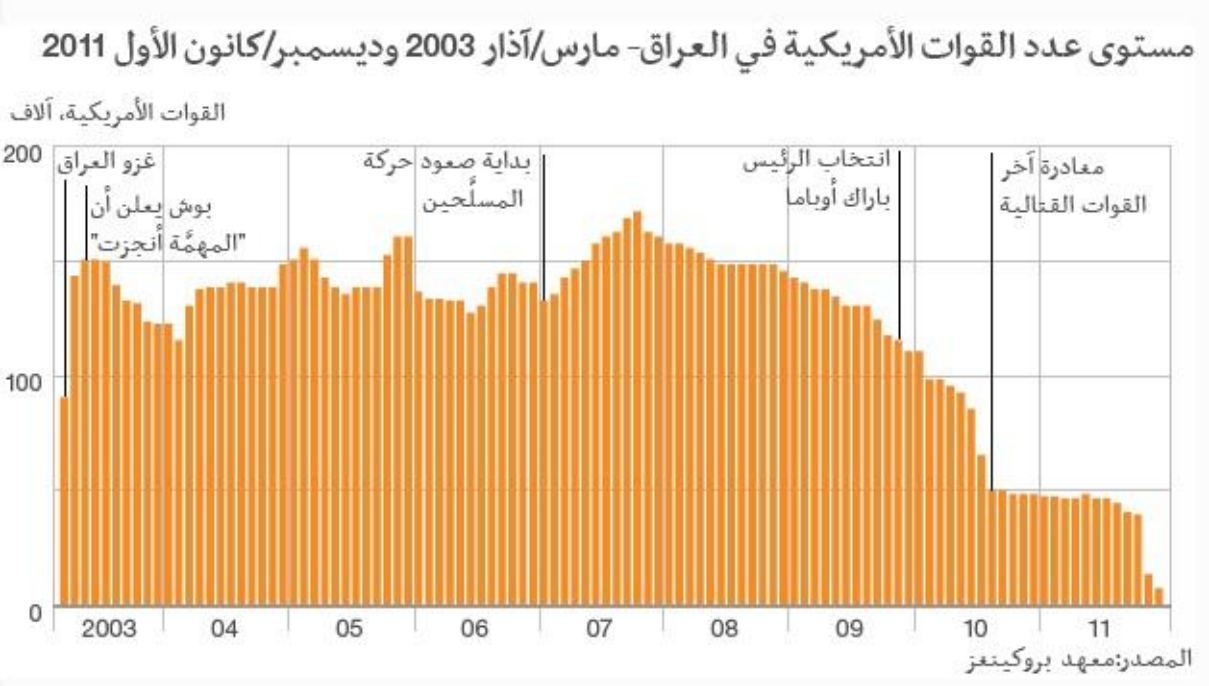
مستوى عدد القوات الأمريكية في العراق- مارس/آذار 2003 وديسمبر/كانون الأول 2011
القوات الأمريكية، آلاف
200
100
0
غزو العراق
بوش يعلن أن "المهمَّة أنجزت"
بداية صعود حركة المسلَّحين
انتخاب الرئيس باراك أوباما
مغادرة آخر القوات القتالية
2003
04
05
06
07
08
09
10
11
المصدر:معهد بروكينغز

الملحق 6

عدد القتلى المدنيين في العراق في الفترة بين مارس/ آذار 2003 ويوليو/ تموز 2010

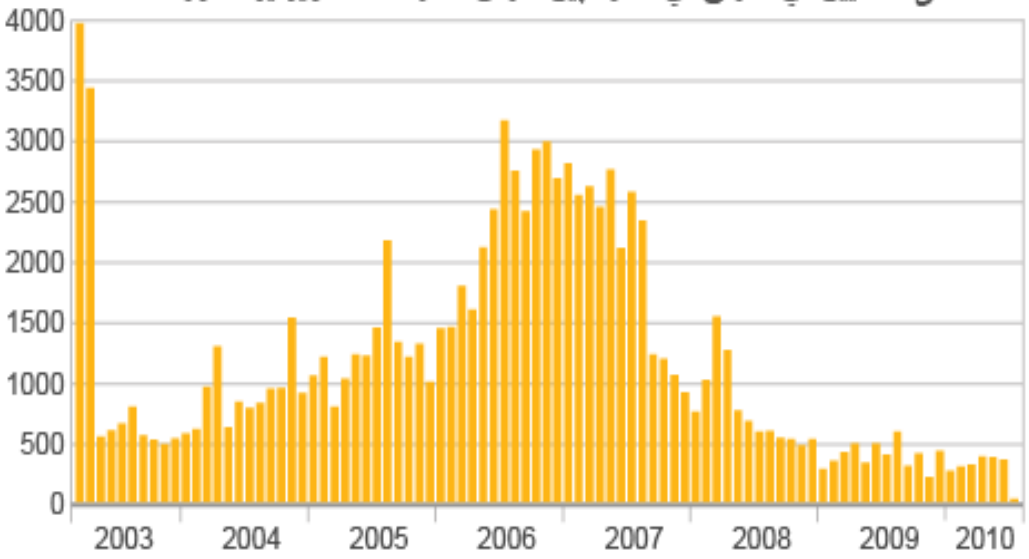

المصدر: منظمة إحصاء قتلى العراق

عدد قتلى القوات الأمريكية في العراق في الفترة بين مارس/ آذار 2003 ويوليو/ تموز 2010

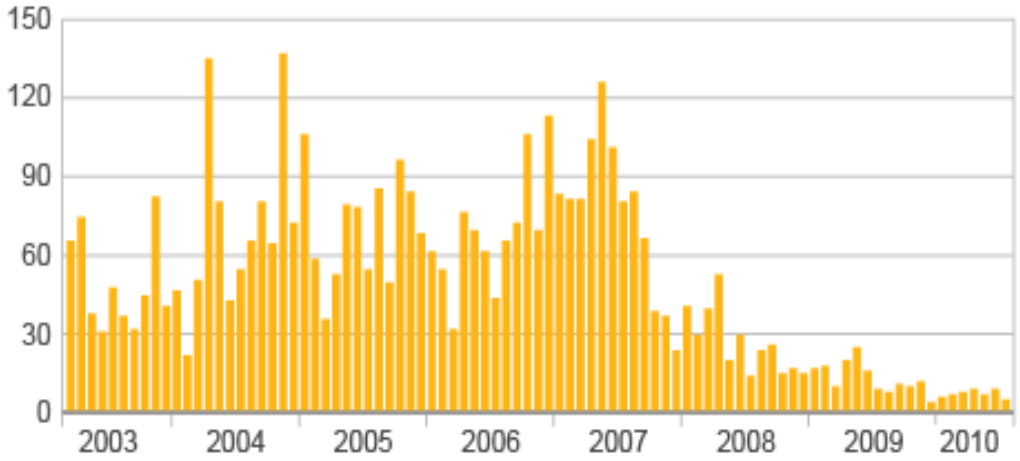

المصدر: مركز معلومات القوى العاملة في مجال الدفاع